

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

النهوض من الجائحة: بناء مستقبل
أفضل



إبريل
٢٠٢١

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العامة

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط

وآسيا الوسطى



٢٠٢١

صندوق النقد الدولي

©2021 International Monetary Fund

الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢١

Cataloging-in-Publication Data

الاسم: International Monetary Fund, publisher. | International Monetary Fund. Middle East and Central Asia
Department, issuing body

العنوان: Regional economic outlook update. Middle East and Central Asia

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي. الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

عناوين أخرى: Middle East and Central Asia. | MCD REO. | World economic and financial surveys

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى | تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى | دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.

الوصف: [Washington, DC]: صندوق النقد الدولي ٢٠٢١. | دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 0258-7440. | إبريل ٢٠٢١ | تتضمن ثبت المراجع.

Identifiers: ISBN 9781513576152 (English Paper)

9781513576176 (Arabic Paper)

رؤوس الموضوعات في مكتبة الكونغرس (LCSH): Economic forecasting—Middle East. | Economic forecasting—Asia, Central. | Economic development—Middle East. | Economic development—Asia, Central. | Middle East—Economic conditions. | Asia, Central—Economic conditions.

Arabic Translation of Regional economic outlook update. Middle East and Central Asia

الترجمة العربية لدراسة مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي. الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

Classification: LCC HC415.15.A1 R44 2021

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ينشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف، لاستعراض التطورات في المنطقة. ويورد التقرير توقعات كما يتضمن اعتبارات تتعلق بالسياسات، وكلها من إعداد خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

يُرجى إرسال طلبات الحصول على هذه المطبوعة إلى صندوق النقد الدولي على العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.

هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: www.imfbookstore.org

www.elibrary.imf.org

المحتويات

شكر وتقدير

هـ

تصنيف مجموعات البلدان

ز

١ - التطورات والآفاق الإقليمية

١

بعد مُضي عام على الجائحة: أين وصلت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؟
انتعش النشاط ولكن التعافي متفاوت على مستوى القطاعات وبين البلدان
إلى أين تتجه المنطقة؟ مسارات تعافٍ متفاوتة
أجواء غير عادية من عدم اليقين تحيط بالآفاق
تحقيق التوازن: كيف ينبغي للبلدان أن تتعامل مع الأزمة وتتعجل وتيرة التعافي...
... بينما تبني مستقبلاً أفضل

١

٣

٦

٩

١٠

١٢

٢ - مخاطر الدين الحكومي والتمويل: إرث من الجائحة

١٤

السياق: المشهد قبل كوفيد-١٩

١٤

بعد عام من بداية الجائحة: مواطن الخطر تتزايد

١٥

المخاطر التمويلية في المرحلة القادمة

١٩

الانعكاسات على السياسات

٢٠

الأشكال البيانية

١

١-١ معدلات الإصابة بمرض كوفيد-١٩

٣

٢-١ العرض والطلب على النفط في العالم

٣

٣-١ الدعم من المالية العامة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩

٤

٤-١ تعديل سعر السياسة النقدية

٤

٥-١ تحويلات العاملين في الخارج

٥

٦-١ أداء إيرادات الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان

٦

٧-١ الدين العام

٧

٨-١ سرعة التعافي سوف تختلف عبر المنطقة

١٠

٩-١ تكاليف التطعيم مقابل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

١١

١٠-١ حرية الحركة والقلقل الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

١٣

١١-١ تغطية برامج التحويلات النقدية

١٣

١٢-١ الحصول على خدمة الإنترنت وتغلغل الهواتف المحمولة

١٥

١-٢ إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة، ٢٠٢٠

١٦

٢-٢ متوسط أجل الاستحقاق عند إصدار السندات بالعملة المحلية

١٧

٣-٢ الديون والتمويل والرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك في الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

١٨

٤-٢ إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

ج

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

- ١٨ ٥-٢ نقص التمويل عرقل الاستجابة لمواجهة الأزمة في البلدان منخفضة الدخل بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى
- ٢٠ ٦-٢ الانكشاف الائتماني للبنوك على القطاع العام مقابل القطاع الخاص
- ٢١ ٧-٢ مخاطر التمويل العام والمزاحمة في المرحلة القادمة في بلدان الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الجدول

- ١٩ ١-٢ إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة ومصادرهما
- ٢٣ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٠٠
- ٢٥ منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٠٠

شكر وتقدير

تشتر إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) في ربيع كل عام تقريرها عن مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمثل التحليل والتوقعات الواردة في التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير بإشراف عام من جهاد أزعور (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع كل من تالين كورنيليان (نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وبيلين بيركمان (رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وسيزار سيرا (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

وكان المساهمان الأساسيان في الفصل الأول هما أوليفيه بيزمانا وجويس وونغ. وساهم في هذا الفصل أيضاً ماكسيميليانو أيبيندو، ودالماشيو بينيشيو، ومحمد بلخير. وكان المساهمون الأساسيون في الفصل الثاني هم جيتا مينكولاسي، ولورانس نورتن، وسيدرا رحمان، وسيزار سيرا، وسوكانان تامبونليرتساي.

وقام بإدارة قاعدة البيانات والمساعدة في العمل البحثي كل من جوهر أباجيان، وأولوريمي أكين-أولوغبادي، وكيت نغوين، وجاويد سخي، وتاكر ستون.

وقدمت الدعم في عملية الإنتاج هيا أبو شرار وغينتاري غيديمايت. وتولت تنسيق أعمال التحرير والإنتاج لهذا العدد من آفاق الاقتصاد الإقليمي شيريل توكسوز من إدارة التواصل. وقام بتدقيق النص المترجم نور الدين لعبيدي، وماريا أتامنشاك، وآيدن بيبولوف، ووطنوس القس حنا، ومحب ثابت ملك، وإيسوف ساماكي، وفاهرام ستينيانان، وذلك بالتعاون في تدقيق وتنسيق المحتوى مع هبة يسري خليل، وشريف حلمي، ومحمود أسعد، وباية كوردالي (اللغة العربية)، وجان-إيف ليسيان ومونيكا نيبوتي-سيت (اللغة الفرنسية)، وألكزانديرا أكتشورين ودينيس بشينيتشيكوف (اللغة الروسية) وبالتنسيق مع بيلينا إيدنوفنا وشياوشن وانغ (مركز تنسيق أعمال الترجمة) من قسم الخدمات اللغوية. وساعد في تحرير النص الإنجليزي كوبر آلن.

تصنيف مجموعات البلدان

يغطي عدد إبريل/ نيسان ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى البلدان الواقعة ضمن اختصاص إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) في صندوق النقد الدولي. ويقدم العدد عرضاً شاملاً لآخر التطورات الاقتصادية إلى جانب الآفاق المتوقعة وقضايا السياسات على المدى المتوسط. وتيسيراً لأعمال التحليل، تقسم بلدان المنطقة التي يغطيها التقرير، والتي يبلغ عددها ٣٢ بلداً وإقليماً، إلى ثلاث مجموعات (غير متداخلة) بناءً على إيرادات التصدير ومستوى التنمية: (١) بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط (MCD OE)، و(٢) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل (MCD EM&MI)، و(٣) البلدان النامية منخفضة الدخل (MCD LIC). وتوفر المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية مزيداً من التفاصيل الدقيقة للتحليل والاستمرارية. وتوضع بين قوسين اختصارات أسماء البلدان والمجموعات التحليلية المستخدمة في بعض الجداول والأشكال البيانية.

وتتألف بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط (MCD OE) من الجزائر (ALG)، وأذربيجان (AZE)، والبحرين (BHR)، وإيران (IRN)، والعراق (IRQ)، وكازاخستان (KAZ)، والكويت (KWT)، وليبيا (LBY)، وعمان (OMN)، وقطر (QAT)، والمملكة العربية السعودية (SAU)، وتركمانستان (TKM)، والإمارات العربية المتحدة (UAE).

وتتألف بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^١ (MCD EM&MI) من أرمينيا (ARM)، ومصر (EGY)، وجورجيا (GEO)، والأردن (JOR)، ولبنان (LBN)، والمغرب (MAR)، وباكستان (PAK)، وسوريا (SYR)، وتونس (TUN)، والصفة الغربية وغزة (WBG).

وتتألف البلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD LIC) من أفغانستان (AFG)، وجيبوتي (DJI)، وجمهورية قيرغيزستان (KGZ)، وموريتانيا (MRT)، والصومال (SOM)، والسودان (SDN)، وطاجيكستان (TJK)، وأوزبكستان (UZB)، واليمن (YMN). وتتألف بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) من أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

وتضم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المصدرة للنفط (CCA OE) أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

أما بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للنفط (CCA OI) فهي أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وغزة واليمن.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط (MENA OE) الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

وتضم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس والصفة الغربية وغزة.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا وتونس والصفة الغربية وغزة.

^١ الصومال مدرجة في كل المُجمَلات الإقليمية اعتباراً من عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. أما السودان، فُتسنتى منها بيانات جنوب السودان اعتباراً من عام ٢٠١٢. ونظراً لعدم اليقين المحيط بأوضاع الاقتصاد في سوريا، فهي مستثناة من سنوات التوقع التي تغطيها مُجمَلات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

ويشمل العالم العربي الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وغزة واليمن.

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتشمل البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.

وتشمل الدول الهشة والبلدان المتأثرة بالصراعات (FCS) أفغانستان وجيبوتي والعراق ولبنان وليبيا والصومال والسودان وسوريا وطاجيكستان واليمن.

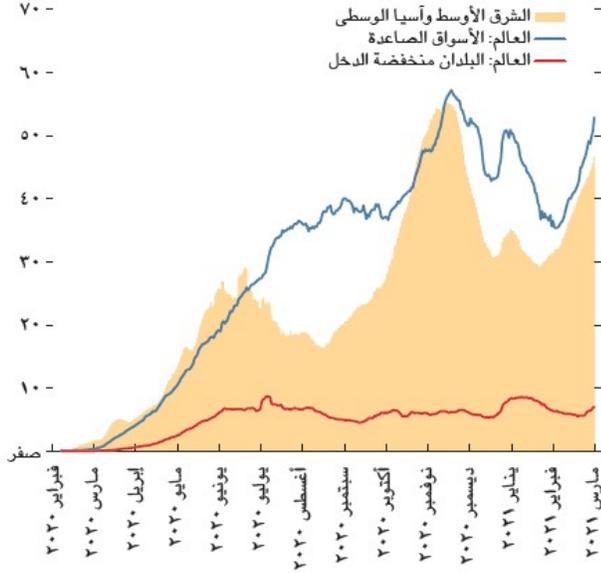
وتشمل بلدان شمال إفريقيا الجزائر وجيبوتي ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس.

وتشمل البلدان المتأثرة بالصراعات ليبيا وسوريا واليمن.

ما الجديد: أُدرجت المُجمَلات الجديدة لكل من البلدان المصدرة للنفط، وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل، والبلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى اعتباراً من عدد إبريل/نيسان ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

التطورات والآفاق الإقليمية

الشكل البياني ١-١: معدلات الإصابة بمرض كوفيد-١٩ (من كل مليون نسمة، متوسط متحرك يغطي سبعة أيام)



المصادر: مركز جامعة جونز هوبكنز لعلوم وهندسة النظم؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

بعد مُضي عام على جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، دخل السباق بين اللقاح والفيروس مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بينما الطريق إلى التعافي في ٢٠٢١ من المتوقع أن يكون طويلاً ومتعباً. فسوف تختلف الآفاق اختلافاً كبيراً عبر البلدان ويتوقف الأمر على مسار الجائحة، ونشر اللقاحات، وأوجه الهشاشة الأساسية، والتعرض لمخاطر قطاع السياحة والقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر، وكذلك على الحيز المتاح من السياسات والإجراءات ذات الصلة. وسيكون ٢٠٢١ هو عام سياسات مواصلة حماية الأرواح والأرزاق وتشجيع التعافي، مع تحقيق التوازن بين الحاجة إلى استدامة القدرة على تحمل الدين وتحقيق الصلابة المالية. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغفل صناع السياسات التحديات أمام عملية التحول لبناء مستقبل أفضل والتعجيل بإيجاد اقتصادات أكثر احتواءً للجميع وأكثر صلابة واستدامة واخضراراً. وسوف تشكل أواصر التعاون الإقليمي والدولي عناصر رئيسية مكملة للسياسات المحلية القوية.

بعد مُضي عام على الجائحة: أين وصلت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؟

سبل التعايش مع جائحة كوفيد-١٩ وحملات التلقيح متعددة السرعات

مضى عام على ظهور فيروس كوفيد-١٩، ولا تزال الجائحة تمزق أوصال الاقتصاد العالمي ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فتخفيف القيود التي فُرضت في مطلع العام الماضي (الموجة الأولى) وما صاحبه من زيادة في حرية الحركة على مدار أشهر الصيف أفضى إلى تجدد انتشار الفيروس أواخر العامل الماضي (الموجة الثانية) (الشكل البياني ١-١). وظلت الأخبار الصادرة عن عدة دول هشة ومتأثرة بالصراعات (الصومال وسوريا واليمن) تشير إلى انخفاض نسبي في معدلات العدوى والوفيات. ومع هذا، فعدم كفاية القدرات على إجراء الفحوص وتقديم الرعاية الصحية تدل على أن

إعداد أوليفيه بيزيماننا، وجويس وونغ، وجوهر أباجيان، وأولوريمي أكين-أولوغبادي، وكيت نغوين، وتاكر ستون.

تقديرات حجم انتشار الجائحة من المرجح أن تكون أقل من الوضع الحقيقي. وصدر رد فعل كثير من البلدان بإعادة فرض إجراءات الإغلاق العام جزئياً ووضع قيود أخرى موجهة في أواخر ٢٠٢٠، مع تخفيف القيود على العمل والسفر مقارنة بفترة الموجة الأولى ومن ثم كان انخفاض حرية الحركة أقل. وبعد التراجع السريع في معدلات العدوى والوفيات في مطلع عام ٢٠٢١، بدأت تسجل ارتفاعاً طفيفاً من جديد، وتشير تقارير ثمانية بلدان إلى ظهور سلالات متحورة جديدة من فيروس كوفيد-١٩.

وفي الوقت نفسه، دخل السباق بين اللقاح والفيروس مرحلة جديدة. فقد بدأت حملات التلقيح في عدد قليل من البلدان، ولكن الحصول على إمدادات كافية من اللقاح لا يزال يشكل تحدياً أمام عدد كبير آخر من البلدان.

البلدان المبكرة بالتطعيم: بدأت معظم بلدان هذه المجموعة (التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي وكازاخستان والمغرب) عمليات التلقيح في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠ أو يناير/كانون الثاني ٢٠٢١ ويتوقع حصول نسبة كبيرة من سكانها على التطعيم بنهاية ٢٠٢١.

وتعافت أسعار السلع الأولية. فارتفعت أسعار النفط منذ الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، انعكاساً لتحسن الطلب العالمي، إلى جانب الاتفاقيات التي توصلت إليها منظمة البلدان المصدرة للنفط وبلدان رئيسية أخرى منتجة للنفط (أوبك+) بمد فترة تخفيض إنتاج النفط، وما أعلنته المملكة العربية السعودية من مزيد من التخفيضات في الإنتاج (الشكل البياني ١-٢). وبعد هبوط أسعار النفط إلى ٢٧ دولاراً للبرميل في إبريل/نيسان ٢٠٢٠، وصلت إلى ٦٧ دولاراً للبرميل في منتصف مارس/آذار ٢٠٢١، فأصبحت أسعار تداوله في حدود أعلى بنحو ٤,٥٪ من متوسط ٢٠١٩. وتشير منحنيات عقود النفط المستقبلية إلى أن الأسعار ستكون في حدود المستويات الحالية خلال الأشهر القادمة، فتصل إلى ٥٧ دولاراً للبرميل في نهاية ٢٠٢١ قبل أن تتراجع إلى ٥٣ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٢، مع تزايد العرض - وإن كانت لا تزال أقل من متوسط ٢٠١٩ عندما بلغت ٦٤ دولاراً للبرميل. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار السلع الأولية ما عدا الوقود، (ولا سيما أسعار المواد الغذائية) ارتفاعاً كبيراً في النصف الثاني من ٢٠٢٠، ويُتوقع أن تظل مرتفعة هذا العام. ويُتوقع ارتفاع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الأغذية بنحو ١,٤٪ في ٢٠٢١

وظلت الأوضاع المالية العالمية تيسيرية بوجه عام، نظراً لانخفاض أسعار الفائدة وفروق العائد العالمية، مما دعم إصدار السندات السيادية في المنطقة (الفصل ٢). وكانت التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة قد استقرت في أواخر عام ٢٠٢٠ وارتفعت في بداية ٢٠٢١. وبعد أن وصلت التدفقات الخارجة من المنطقة إلى ٦ مليارات دولار على الأقل في النصف الأول من ٢٠٢٠، بلغ مجموع التدفقات الداخلة في الستة أشهر الأخيرة من العام ٤ مليارات دولار. وبنهاية فبراير/شباط ٢٠٢١، كانت التدفقات التراكمية منذ بدء الجائحة قد أصبحت موجبة. ومع هذا، وصل هذه الاتجاه العام إلى نهايته مع ارتفاع العائدات على السندات الأمريكية طويلة الأجل مؤخرًا.

استجابات قوية من خلال السياسات

طُبِّقَت جَزَم الإجراءات المالية للتخفيف من تأثير الجائحة (معظمها قبل أغسطس/آب) وبلغ متوسطها نحو ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١-٣). وبينما أعاد كثير من البلدان ترتيب أولويات الإنفاق بالنظر إلى ضيق الحيز المُتاح من السياسات، فنظم الصحة

البلدان البيئية في التطعيم: من المتوقع أن تؤدي محدودة اتفاقات الشراء المسبق أو نقص التمويل في هذه البلدان إلى فرض تحديات أمام حملات التطعيم الجموعية. وكانت البلدان والأراضي الثلاثة عشرة في هذه المجموعة (أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا وباكستان وتونس وأوزبكستان، والصفة الغربية وغزة) قد بدأت عمليات التطعيم في نطاق محدود ولا يُتوقع عموماً أن تُطعم نسبة كبيرة من سكانها حتى منتصف عام ٢٠٢٢ على أقل تقدير، ما لم تُبذل جهود إضافية، مثل الحصول على مساعدة من المجتمع الدولي.

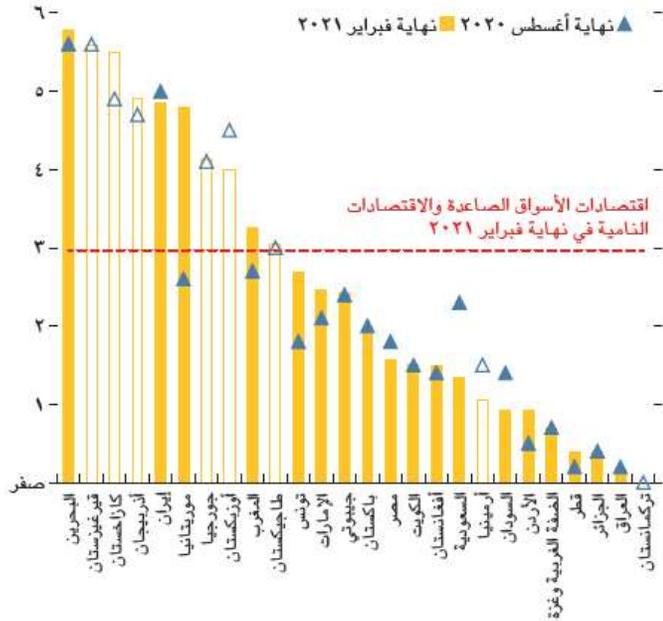
البلدان المتأخرة في التطعيم: البلدان الأحد عشر المتبقية، وخاصة منخفضة الدخل منها، من المرجح أن تشهد فترات مطولة من نشر اللقاح، وسيقتصر التلقيح، على المدى القصير، على الجرعات التي توفرها آلية إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي ("كوفاكس") التابعة لمنظمة الصحة العالمية، وتغطي حتى ٢٠٪ من سكان أي بلد منها. ونظراً لضعف القدرة على تخزين اللقاحات وتوزيعها، لا يُتوقع أن تتمكن بلدان هذه المجموعة من تطعيم سكانها بالكامل حتى عام ٢٠٢٣ على أقل تقدير، إذا لم تُبذل جهود إضافية لتوفير اللقاحات وجعلها في متناول الجميع.^١ مع هذا، ظهرت بوادر التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مساعدة هذه المجموعة: ففي الإمارات العربية المتحدة، يعمل ائتلاف الأمل على تخزين اللقاح وتوزيعه في المنطقة، بينما التحالف اللوجستي لتوزيع اللقاح من المتوقع أن يدعم تسليم ملياري جرعة من اللقاح هذه العام في ظل آلية كوفاكس.

خلفية الأوضاع الخارجية أفضل من المتوقعة، لكن مع ظهور مواطن ضعف في بعض البلدان

لقد انتعش النشاط في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى بصورة أفضل من المتوقع (عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل الأول). وبالمثل، انتعشت تجارة السلع العالمية بقوة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ بعد الانهيار الذي شهده النصف الأول منه. ومع هذا، ظلت تجارة الخدمات مكبوحة، انعكاساً للضعف المستمر في قطاعي السياحة والسفر.

^١ حسب المركز العالمي للابتكار في الرعاية الصحية التابع لجامعة ديوك، تشير توقعات النماذج الراهنة إلى أن توفير لقاحات كافية تغطي سكان العالم أجمع لن يتسنى قبل عام ٢٠٢٣ أو ٢٠٢٤. ويمكن زيادة قدرات الصناعة التحويلية مع توجيه

الشكل البياني ١-٣: الدعم من المالية العامة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ (٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠)



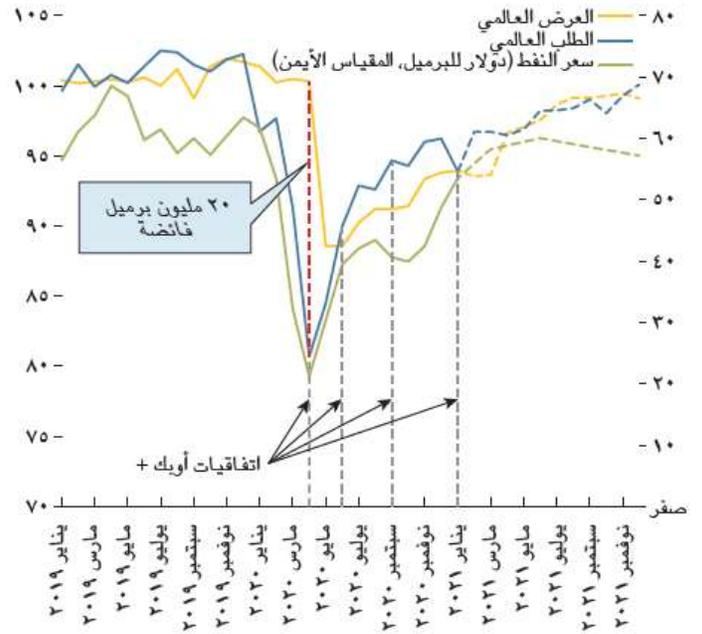
المصادر: أداة صندوق النقد الدولي لتتبع السياسات في مواجهة كوفيد-١٩، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأعمدة المظللة تتضمن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والأعمدة غير المظللة تتضمن بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

بصفة خاصة في باكستان ومصر، حيث بلغت التخفيضات التراكمية ٦٢٥ نقطة أساس و ٤٠٠ نقطة أساس، على التوالي. وأقدمت البنوك المركزية كذلك على تخفيض الاحتياطات الإلزامية، كما شجعت على تأجيل سداد القروض، ووفرت السيولة، وسمحت للبنوك باستخدام هوامش حماية رأس المال لديها، وخفضت شروط الحد الأدنى من السيولة.

انتعش النشاط ولكن التعافي متفاوت على مستوى القطاعات وبين البلدان

كان النشاط الاقتصادي أكثر صلابة في النصف الثاني من ٢٠٢٠. فكان لإجراءات الإغلاق العام ذات الأهداف المحددة التي طُبِّقت في فترة الموجة الثانية تأثير أقل على حرية الحركة، الأمر الذي انعكس على النشاط الاقتصادي. وتشير بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتاحة عن المنطقة إلى التعافي بقوة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مع قيام البلدان بتخفيف إجراءات الإغلاق العام. وعادت معظم مؤشرات مديري المشتريات إلى التوسع بحلول منتصف ٢٠٢٠ وظلت تبشر باتجاهات صاعدة في بعض البلدان المصدرة للنفط في

الشكل البياني ١-٢: العرض والطلب على النفط في العالم (برميل يوميا، بالملايين)



المصادر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، التقرير بعنوان "Short-Term Energy Outlook"؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي". ملحوظة: التوقعات مأخوذة من نموذج EIA Regional Short-Term Energy Model.

والرعاية الاجتماعية القوية بالفعل أتاحت للعديد من البلدان المصدرة للنفط إمكانية استيعاب تكاليف الرعاية الصحية الإضافية ضمن إجمالي اعتمادات موازنتها القائمة.

وساهمت مرونة أسعار الصرف في تخفيف جزء من الصدمة في بعض الحالات. فسجلت العديد من البلدان التي لديها أسعار صرف مرنة انخفاضاً في أسعار عملاتها في بداية فترة الجائحة (أرمينيا وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان والمغرب وباكستان وطاجيكستان وتونس)، ثم انعكس هذه المسار جزئياً منذ ذلك الحين في بعض الحالات. وللد من التقلب المفرط، كانت هناك بضع حالات من التدخل في سوق الصرف (أرمينيا ومصر وجورجيا وكازاخستان وباكستان).

وبنهاية شهر أغسطس/آب، كانت معظم البنوك المركزية قد خفضت كذلك أسعار الفائدة الأساسية. وبعد نهاية أغسطس/آب، قامت خمسة بنوك مركزية بخفض الأسعار الأساسية مرة أخرى بنسب تراوحت بين ٢٥ و ١٠٠ نقطة أساس، وهي بنوك أرمينيا وأذربيجان ومصر وتونس وأوزبكستان (الشكل البياني ١-٤). وكان مجموع التخفيضات عميقاً

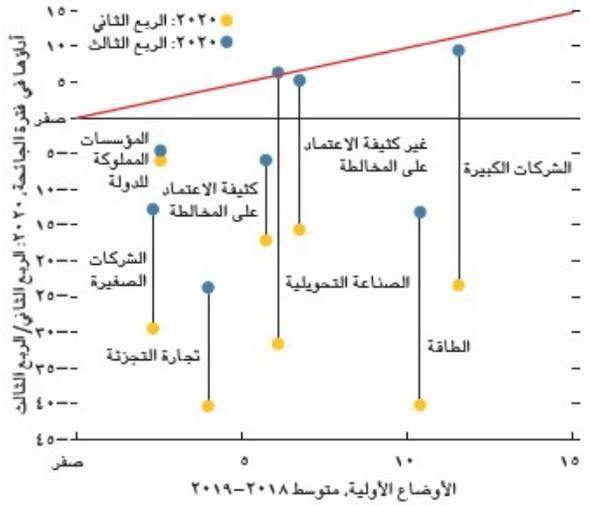
خلال النصف الأول من العام)، بينما القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر (وخاصة الخدمات والبيع بالتجزئة)، والشركات الصغيرة، وتلك التي دخلت الجائحة بأساسيات اقتصادية أضعف، لم تسجل نموا موجبا في إيراداتها بعد. وعلى العكس من ذلك، فالقطاعات التي لا تعتمد على الاتصال المباشر (وخاصة الصناعة التحويلية) والشركات الكبرى استعادت معظم مستويات أدائها التي كانت عليها قبل الجائحة (الشكل البياني ١-٦).

وتراجعت حسابات المالية العامة بصورة حادة على مستوى المنطقة في ٢٠٢٠، انعكاسا لانخفاض الإيرادات بسبب انكماش الطلب المحلي وهبوط أسعار النفط، وكذلك إجراءات السياسات الداعمة للتخفيف من تأثير الجائحة. وسجلت البلدان المصدرة للنفط تراجعا أكبر في مواردها العامة مقارنة بالبلدان المستوردة للنفط، انعكاسا لانخفاض الإيرادات النفطية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اتسعت معدلات عجز المالية العامة وبلغت ١٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠ مقابل ٣,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩. وفي بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، هبط رصيد المالية العامة إلى -٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠ مقابل فائض بلغ ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩.

وارتفع الدين الحكومي بشكل كبير حتى بلغ ٥٦,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقابل ٤٧,٦٪ في ٢٠١٩، وإلى ٣٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مقابل ٢٥,٩٪ في ٢٠١٩ (الشكل البياني ١-٧). ومع هذا، تحجب هذه المستويات المتوسطة مجموعة واسعة من الأوضاع في البلدان المختلفة، ففي أكثر من ثلث البلدان في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تزيد نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عن ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، معظمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وكذلك يصل إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة إلى مستويات مرتفعة (راجع الفصل ٢).

وظلت البنوك متمتعة بصلايتها حتى الآن، ولكن مع زيادة الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك. فقد داهمت الأزمة بنوك المنطقة بينما كانت لديها ميزانيات عمومية قوية نسبيا، ولا تزال مراكز رؤوس أموالها في مستويات مريحة. ومع هذا، فالتأثير الكامل للأزمة على هذا القطاع لم يتضح بعد، بالنظر إلى استمرار الدعم من السياسات وإجراءات التساهل التنظيمي. إضافة إلى ذلك، نظرا لتمويل نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة من البنوك المحلية في ٢٠٢٠، ازداد ارتفاع مطالبات البنوك على القطاع العام التي كانت

الشكل البياني ١-٦: أداء إيرادات الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (على أساس سنوي مقارن)

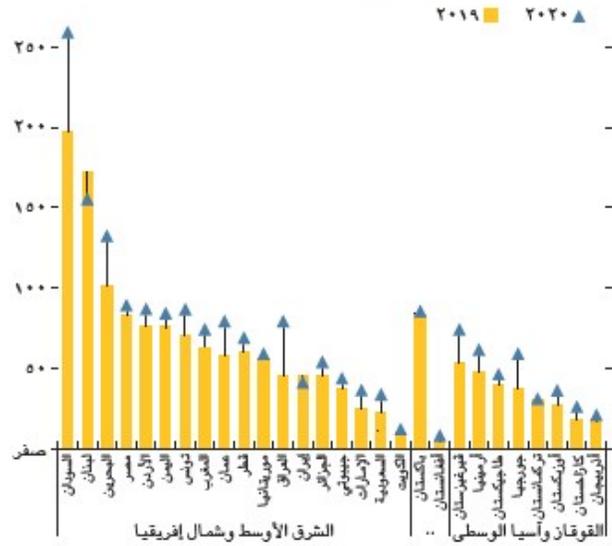


المصادر: تقرير معلومات السوق العالمية الصادر عن ستاندره أند بورز؛ وحسابات صندوق النقد الدولي. ملحوظة: نمو الإيرادات هو معدل نمو المبيعات ربع السنوية على أساس سنوي مقارن.

وتشير البيانات المتاحة عن معدلات البطالة إلى استمرار ارتفاع مستوياتها في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بعد صعود حاد شهده النصف الأول تراوح بين ٥٪ في كازاخستان و ٢٥٪ في الأردن. ومعدلات بطالة الشباب، التي كانت مرتفعة من الناحية الهيكلية بالفعل قبل الجائحة في كثير من البلدان، بلغت نحو ٣٢٪ في المغرب، و ٣٦,٥٪ في تونس، و ٥٥٪ في الأردن خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ (فكانت أعلى بما يتراوح بين ٣ نقاط مئوية و ١٠ نقاط مئوية من مستوياتها قبل الأزمة). وتشير البيانات على مستوى الشركات إلى أن الأجر في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر (وخاصة تجارة التجزئة)، التي كانت تستوعب ما يزيد على ٥٥٪ من وظائف القطاع الخاص في المنطقة قبل الجائحة، قد هبطت بشكل كبير في الربع الثاني من ٢٠٢٠ ولم تتعاف بعد، بينما أجزر العاملين في القطاعات التي لا تعتمد على الاتصال المباشر بكثافة (مثل السلع الاستهلاكية والصناعات التحويلية) تأثرت بصورة طفيفة واستأنفت نموها الموجب في الربع الثالث. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت الأجر في المؤسسات المملوكة للدولة خلال كل ربع من الثلاثة أرباع السنة الأولى في عام ٢٠٢٠، ربما انعكاسا لسياسات الحكومة الرامية إلى دعم المؤسسات المملوكة للدولة والوظائف في القطاع العام.

وكان الانتعاش في قطاع الشركات متفاوتا كذلك. فبدأت الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان تتعافى بدرجات متفاوتة في الربع الثالث من ٢٠٢٠ (بعد أن سجلت انكماشاً غير مسبوق

الشكل البياني ١-٧: الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كبيرة بالفعل، حتى بالقيم الصافية في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الفصل ٢).

وتراجعت أرصدة الحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط نتيجة لانخفاض أسعار النفط وضعف الصادرات. وعلى العكس من ذلك، انخفضت معدلات عجز الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط (ما عدا جورجيا)، مدفوعة بانخفاض الطلب المحلي وما صاحبه من تقليص للواردات، وانخفاض أسعار الاستيراد، (وخاصة النفط) وتعافي تحويلات العاملين في الخارج.

إلى أين تتجه المنطقة؟ مسارات تعافٍ متفاوتة

رُفِعت توقعات النمو في ٢٠٢١ منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إلا أن مسارات التعافي على مستوى المنطقة ظلت متباينة، حيث يتوقف الأمر على نشر اللقاحات، والتعرض لمخاطر قطاع السياحة والقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر، والحيز المتاح والإجراءات على مستوى السياسات (الشكل البياني ١-٨).

نشر اللقاحات سيكون ضرورياً للتعافي

رُفِعت توقعات النمو عام ٢٠٢١ في البلدان المبكرة بالتطعيم مقارنة بتوقعات أكتوبر، أما معدلات إجمالي الناتج المحلي التي كانت عليها

في ٢٠١٩ فُتُوع الوصول إليها في عام ٢٠٢٢. وعلى العكس من ذلك، في البلدان البطيئة أو المتأخرة في التطعيم، يُتوقع عودة معدلات إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات عام ٢٠١٩ في الفترة بين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

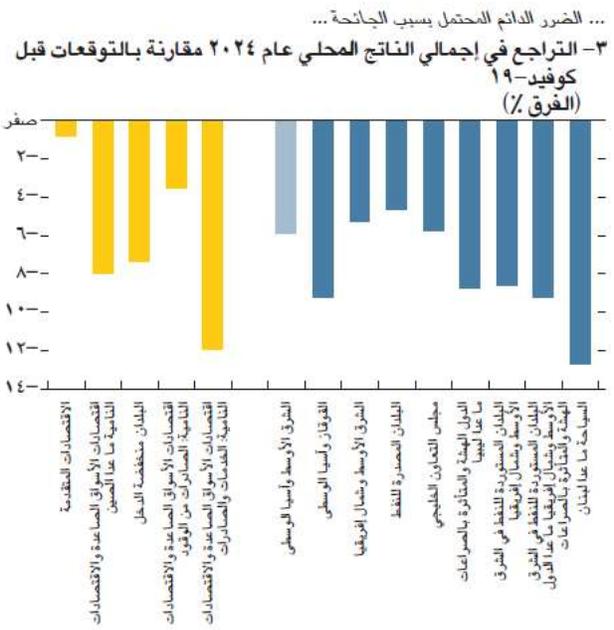
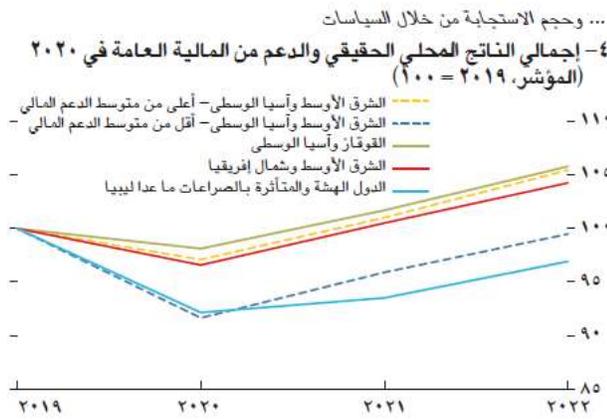
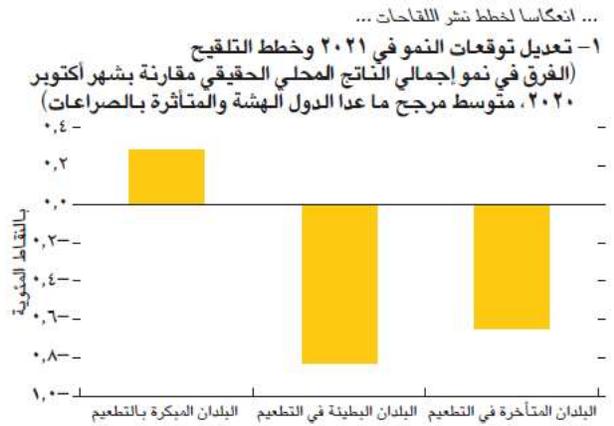
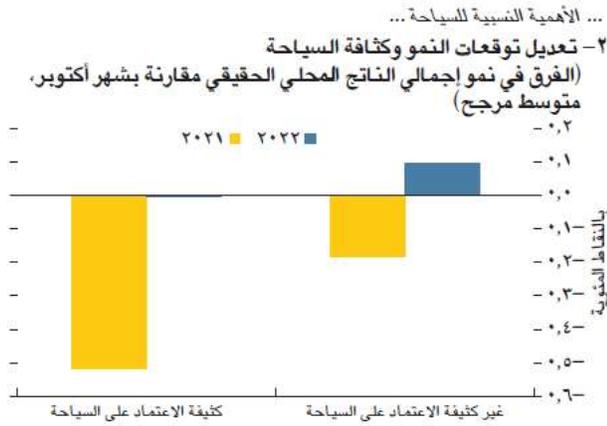
اختلاف السياسات والعوامل الهيكلية سيكون أساسياً كذلك

إن البلدان التي قدمت دعماً قوياً من المالية العامة في فترة الجائحة شهدت انكماشاً أقل ومن المتوقع بالتالي أن تتعافي أسرع من غيرها. وعلى مستوى المنطقة، فالبلدان التي قدمت دعماً من المالية العامة أعلى من المتوسط في ٢٠٢٠ من المتوقع أن تعود إلى مستويات إجمالي الناتج المحلي التي كانت سائدة قبل الأزمة وذلك في ٢٠٢٢. وعلى العكس من ذلك، البلدان التي قدمت دعماً أقل من المتوسط لن تعود إلى مستويات عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣.

ومن شأن الاحتياجات التمويلية الكبيرة أن تقلص حيز السياسات اللازم لدعم التعافي، لأنه سيتعين على كثير من البلدان معالجة التحديات المالية والناجمة عن المديونية. فتشير التوقعات إلى أن متوسطات إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ في الأسواق الصاعدة بالمنطقة ستظل مرتفعة، لتصل إلى ٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في البحرين ومصر سنوياً. ولا يزال استهلاك الديون الخارجية في مستويات يمكن تحملها، إلا أن وسيط استهلاك الدين المحلي مرتفع ويبلغ نحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة. ويمكن لهذه الاحتياجات التمويلية الكبيرة في السيناريو الأساسي أن تحول دون تقديم مزيد من الدعم مع ما لذلك من انعكاسات على الميزانيات العمومية للشركات وأدائها، لما يبدو من وجود علاقة ارتباط موجب بين الدعم المالي على مستوى البلدان ونمو إيرادات الشركات وربحياتها وسيولتها. وإضافة إلى ذلك، نظراً للتوقعات بأن يظل عدد كبير من البلدان معتمداً على البنوك المحلية لتغطية معظم التزامات تمويل موازناته، قد يفضي ذلك إلى الاستمرار في مزاحمة الائتمان الخاص.

وستظل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات تواجه كثيراً من المعوقات التي تحول دون تحقيق تعافٍ مستمر في الأجل القصير. وإضافة إلى التأثير الأطول أمداً من صدمة كوفيد-١٩ مقارنة ببقية بلدان المنطقة، فنظراً إلى عدم إمكانية الحصول على اللقاحات ومحدودية الحيز المتاح من السياسات، ستظل الآفاق قصيرة المدى في هذه البلدان محفوفة بالمصاعب بسبب الصراعات المسلحة الجارية وحالات الطوارئ الإنسانية (أفغانستان والصومال وسوريا واليمن)، وكذلك عدم

الشكل البياني ١-٨: سرعة التعافي سوف تختلف عبر المنطقة ...



المصادر: أداة صندوق النقد الدولي لتتبع السياسات في مواجهة كوفيد-١٩، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الفترة بين ٢٠٢٢-٢٠٢٣ في بعض البلدان (أرمينيا والأردن والمغرب) وبنهاية ٢٠٢٤ أو ٢٠٢٥ في بعضها الآخر (أذربيجان وجورجيا ولبنان).

وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تظل مستويات إجمالي الناتج المحلي أقل مما جاء في التوقعات قبل الجائحة، وهو ما يرجع جزئياً إلى بعض الأضرار الدائمة التي تتجم عن الأزمة من خلال عوامل منها ارتفاع معدلات البطالة، وبطء تراكم رأس المال وضعف الإنتاجية.² أما عن مقدار الآثار الغائرة، فيتوقع حدوث أكبرها في

الاستقرار الاقتصادي والسياسي المحتمل (العراق ولبنان وليبيا والسودان).

وسوف تظل آفاق قطاعات الخدمات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر، ولا سيما السياحة، واقعة تحت تأثير القيود على السفر المحلي والدولي غير الضروري، فضلاً على إجراءات التباعد الاجتماعي المفروضة والطوعية. ومن ثم، تشير التوقعات إلى أن التعافي في البلدان المعتمدة على هذه الأنشطة سيظل ضعيفا في ٢٠٢١. وبصفة خاصة، يُتوقع تعافي قطاع السياحة بالتدريج خلال

² راجع الفصل ٢ في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في أكتوبر ٢٠٢٠ والفصل ٢ في عدد إبريل ٢٠٢١ من "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

البلدان المعتمدة على السياحة وأصغرهما في البلدان المصدرة للنفط،
تماشياً مع الاتجاهات العامة العالمية.

الآفاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

يُتوقع تحسن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ليصل إلى ٤,٠٪ في ٢٠٢١ أي أعلى بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر. ويُتوقع انتعاش النمو بصورة طفيفة في باكستان وبقوة أكبر في أفغانستان في ٢٠٢١ (١,٥٪ و ٤,٠٪ على التوالي). وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يظل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي دون مستوى التوقعات قبل الأزمة بنحو ٦ نقاط مئوية، انعكاساً لخسائر الناتج الأقل حجماً في البلدان المصدرة للنفط مقارنة بخسائر البلدان المستوردة للنفط والتي تتسق عموماً مع الأوضاع في بقية اقتصادات الأسواق الصاعدة.

ومن المتوقع أن ينتعش النشاط في **البلدان المصدرة للنفط** انعكاساً لترحيل الآثار من الربع الأخير لعام ٢٠٢٠ وتسجيل ارتفاع أيضاً بفضل التحسن المتوقع للنشاط في النصف الثاني من ٢٠٢١. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط ونشر اللقاحات في وقت مبكر أن يدعم الآفاق في كثير من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وسوف يؤدي ارتفاع أسعار النفط مؤخراً إلى إعطاء دفعة للثقة، مما يدعم إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، والذي يُتوقع أن يرتفع بنسبة ٣,٣٪ في ٢٠٢١. وسيظل النشاط النفطي ضعيفاً في الأجل القصير، انعكاساً للقيود على الإنتاج في ظل اتفاقيات أوبك+ واستمرار العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران. وبينما يُتوقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة ٥,٨٪ في ٢٠٢١، فسوف يكون هذا الارتفاع مدفوعاً في الأساس بطفرة إنتاج النفط في ليبيا بنسبة +٢٣٣٪ بعد إعادة فتح حقول النفط والموانئ في أواخر ٢٠٢٠.

ويُتوقع أن يكون التعافي بطيئاً في **البلدان المستوردة للنفط** في الأجل القصير، ويُتوقع بلوغ النمو ٢,٣٪ في ٢٠٢١ - أي تخفيض التوقعات بمقدار ٤,٠ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر. وحُصِّصَت توقعات النمو في الأردن والمغرب وتونس، التي تعتمد على السياحة اعتماداً كبيراً، بينما زُفِّعت توقعات النمو في موريتانيا، تدفعها زيادة قوة التوسع في قطاع الصناعات الاستخراجية والاستثمارات العامة. وبينما اتم

اقتصاد كل من مصر وباكستان بالصلابة نسبياً في ٢٠٢٠، تشير التنبؤات إلى بطء التعافي فيهما في ٢٠٢١. ولبنان هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يُتوقع استمرار الانكماش في نشاطه، الأمر الذي يرجع إلى عمق الأزمة الاقتصادية والمالية التي تقاومت بفعل الموجة الثانية للجائحة. وعلى العكس من ذلك، فتحرك السودان نحو نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعودته للعمل مع المجتمع المالي الدولي من المتوقع أن يضع نهاية للانكماش الذي شهدته السنوات السابقة ويعزز الثقة ويدعم النشاط على المدى المتوسط.

وسيرتفع **التضخم** في المنطقة حسب التنبؤات إلى ١٢,٨٪ في ٢٠٢١، نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية في البلدان التي تشكل المواد الغذائية فيها جزءاً كبيراً من سلة السلع الاستهلاكية، وارتفاع أسعار الطاقة في البلدان المستوردة للنفط، وانتقال آثار انخفاض أسعار الصرف في بعض البلدان (العراق ولبنان واليمن)، والتمويل النقدي في بلدان أخرى (لبنان واليمن). ويُتوقع أن يظل التضخم ثنائي الرقمين في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (لبنان وليبيا والسودان واليمن) بسبب عدم استقرار الاقتصاد الكلي على المستوى المحلي.

ومع بدء التعافي، يُتوقع تحسن **أرصدة المالية العامة** على مستوى المنطقة بفضل ارتفاع الإيرادات، وانتهاء مدة الإجراءات المرتبطة بالجائحة مع التعافي بمزيد من القوة، واستئناف جهود ضبط أوضاع المالية العامة في بعض البلدان (مثل مصر والعراق والأردن وعمان وباكستان) في ظل أعباء الديون المرتفعة. وبرغم ذلك، يُتوقع أن تسجل البلدان المستوردة للنفط تحسناً أقل في تخفيض عجز المالية العامة هذا العام، حيث سيظل النمو محدوداً. وعلى العكس من ذلك، يُتوقع تحسن أرصدة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط بشكل كبير نتيجة لارتفاع إيرادات النفط.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن ملموس في **المركز الخارجي** للبلدان المصدرة للنفط. وتشير التوقعات إلى ارتفاع رصيد الحساب الجاري فيها بمقدار ١٢٨ مليار دولار. وعلى العكس من ذلك، تشير التنبؤات إلى تسجيل اتساع طفيف في عجز الحساب الجاري للبلدان المستوردة للنفط، نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب المحلي. وبصورة أعم، على الرغم من ذلك، يُتوقع أن تظل السياحة تشكل عبئاً على كثير من الاقتصادات في الأجل القصير.

الآفاق في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى

البلدان المصدرة للنفط والغاز بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية وإيرادات الغاز، وتوقعات انتهاء مدة برامج الدعم المالي. أما تراجع معدلات عجز المالية العامة في البلدان المستوردة للنفط فمن المتوقع أن يكون أقل وأن يكون مدفوعا بانتعاش النشاط.

ويُتوقع تحسن الحسابات الخارجية بفضل انتعاش الطلب العالمي، وارتفاع أسعار النفط في البلدان المصدرة للنفط وتحسن تحويلات العاملين في الخارج، ولكن من المرجح أن تظل السياحة تشكل عبئا كبيرا. ويُتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري بنحو ١,٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، مدفوعا في الأساس بتحسين صادرات النفط والغاز، بينما عجز الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط سيظل دون تغيير يُذكر.

أجواء غير عادية من عدم اليقين تحيط بالآفاق

من الممكن أن تزداد سرعة التعافي إذا اتسع إنتاج اللقاحات وُزِع بوتيرة أسرع - يدعمه التعاون العالمي والإقليمي. وفي ظل هذا السيناريو، سوف يزداد النمو في المنطقة بنحو ٠,٢٥ نقطة مئوية في ٢٠٢١ ليرتفع بمقدار ٠,٧٥ نقطة مئوية إضافية في ٢٠٢٢. وبرغم أن تكلفة اللقاحات، ولا سيما التي تتحملها البلدان منخفضة الدخل، قد تصل إلى مستويات لا يُستهان بها، فالمنافع التي تعود منها ستتجاوز هذه التكاليف بكثير (الشكل البياني ١-٩).

وعلى العكس من ذلك، فالإصابات والسلالات المتحورة الجديدة يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات الإغلاق العام مجددا. وسوف تزداد المخاطر إذا تأخرت التطعيمات. وكذلك سيشكل استمرار الإصابات خيارات صعبة أمام الدعم الحالي من السياسات، فيرفع الدين الحكومي ويزيد مخاطر التمويل.

وتظل المنطقة عُرضة لحدوث ارتفاع سريع في عائدات السندات الأمريكية. فارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بوتيرة سريعة مجددا يمكن أن يؤدي إلى ضيق أوضاع التمويل العالمية، وخروج التدفقات الرأسمالية من جديد، وارتفاع فروق العائد على سندات الدين السيادي. وبرغم مستويات الاحتياطات المريحة التي تدعم الأسواق الصاعدة في المنطقة، هناك مواطن ضعف أكبر في البلدان التي عليها ديون خارجية عالية ولديها حيز مالي محدود. وإضافة إلى ذلك، ظلت تدفق استثمارات الحافظة إلى المنطقة تاريخيا أكثر حساسية بمقدار الضعف تقريبا للتغيرات في أجواء عدم اليقين العالمية، وأثناء الفترات السابقة عندما كانت الأسواق تميز بين البلدان حسب

يُتوقع انتعاش النمو في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢١ ليستعيد ما فقده منذ الجائحة، بينما تشير التنبؤات إلى تباطؤ التضخم، وتراجع معدلات عجز المالية العامة، وتحسن الحسابات الخارجية بفضل التعافي العالمي. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج بنسبة ٣,٧٪ في ٢٠٢١، ليعود إلى مستواه قبل الأزمة بفضل الدعم القوي من السياسات العام الماضي. ويُتوقع تحسن وتيرة النمو العام القادم وبلوغه ٤,٠٪ في ٢٠٢٥، بينما تظل مستويات إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط أقل مما كان متوقعا قبل الأزمة بنحو ٩ نقاط مئوية، الأمر الذي يتسق عموما مع التوقعات بشأن الأسواق الصاعدة.

ويُتوقع نمو النشاط في البلدان المصدرة للنفط والغاز بالمنطقة عموما بنفس الوتيرة التي كانت متوقعة في أكتوبر، مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣,٧٪. وسيفع تأثير سلبي طفيف على النشاط في أذربيجان بسبب تخفيض إنتاج النفط في ظل اتفاقيات أوبك+، بينما سيكون في مقدور كازاخستان زيادة إنتاجها النفطي. ويُتوقع تحسن الوضع في أوزبكستان بفضل انتعاش قطاع التعدين وكذلك النقل والضيافة.

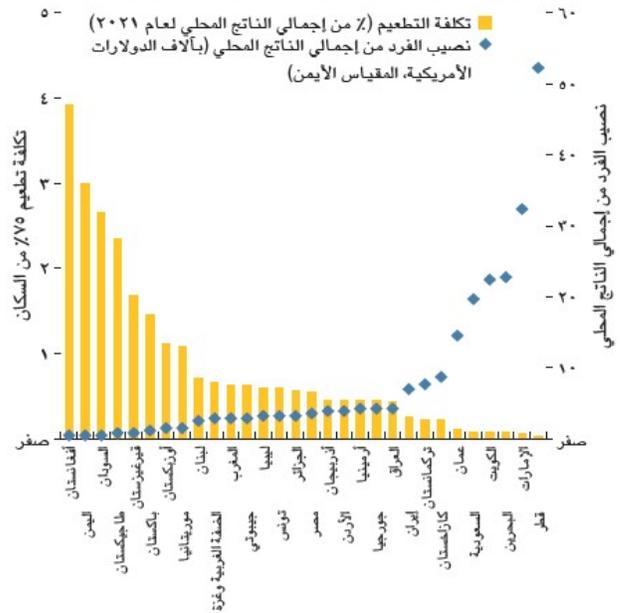
وَحُقِّصَت توقعات النمو في بقية بلدان المنطقة بدرجة كبيرة انعكاسا لتخفيض التوقعات بشأن أرمينيا، نتيجة لتأثير الصراع الذي نشب العام الماضي وكذلك الآثار المطولة والعميقة من الموجة الثانية للجائحة وضعف قطاع السياحة. ويُتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بوتيرة أبطأ مما جاء في التنبؤات السابقة في كل من جورجيا وجمهورية قيرغيزستان، بسبب تأثير الموجة الثانية للجائحة واستمرار ضعف النشاط السياحي.

وتشير التنبؤات إلى تراجع التضخم إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٢١ بعد ارتداده نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية العام الماضي وانخفاض سعر العملة. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة إلى ارتفاع التضخم في بعض البلدان، ولكن ضغوط الأسعار الأساسية من المنتظر أن تظل قيد الاحتواء، بسبب الطاقة الإنتاجية الكبيرة غير المستغلة.

وتشير التنبؤات إلى أن معدلات عجز المالية العامة سوف تتخفف بمقدار ٢,٤ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، انعكاسا لمزيد من التحسن في

الشكل البياني ١-٩: تكاليف التطعيم مقابل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

(% من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢١، بآلاف الدولارات الأمريكية)



المصدر: البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُفترض أن التكلفة الكاملة لتطعيم شخص واحد هي ٢٧ دولار، بناءً على سعر جرعة "كوفاكس" وهي حوالي ١١ دولار، متضمنة تكاليف النقل والتخزين عبر سلسلة أجهزة التبريد، والإمداد والتسليم.

الأساسيات الاقتصادية والهوامش الوقائية الخارجية^{4,3} وبالنظر إلى انكشاف البنوك المحلية بشكل كبير بالفعل للدين الحكومي، وخاصة على مستوى البلدان المستوردة للنفط، فضيق الأوضاع على هذا النحو سيزيد اعتماد الحكومة على التمويل من البنوك المحلية. ومن الممكن أن يؤدي هذا الأمر بدوره إلى زيادة مزاحمة الائتمان للمتاح للقطاع الخاص، في وقت يشهد تصاعد الاحتياجات التمويلية الخاصة، مما يضعف آفاق التعافي ويعرض الاستقرار المالي للخطر (الفصل ٢).

وسحب دعم السياسات قبل الأوان يمكن أن يفضي إلى زيادة حالات الإفلاس. فالبلدان المقرر أن تنتهي مدة إجراءاتها الطارئة في ٢٠٢١ وليس لديها سوى حيز ضئيل على مستوى السياسات، يتعين أن تتابع سرعة التعافي عن كثر. وقد يفضي سحب الدعم قبل الأوان إلى زيادة إضعاف الشركات (ولا سيما الصغيرة منها) وتلك العاملة في قطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر) والأسر، وربما أدى إلى حالات

³ راجع الفصل ٤ في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

⁴ أثناء فترة الاضطرابات الحادة في عام ٢٠١٣، شهدت المنطقة خروج تدفقات رأسمالية كبيرة، بلغت في ذروتها ٢,٧ مليار دولار على أساس تراكمي (على مدار ١١ شهراً. وفي الواقع، على الرغم من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في الآونة الأخيرة، شهدت المنطقة، منذ أواخر يناير/كانون الثاني، دخول تدفقات رأسمالية بلغت

من الإفلاس والتوقف عن السداد وارتفاع معدلات البطالة. وربما كانت الميزانيات العمومية الأضعف في قطاعي الشركات والأسر تؤدي بالفعل إلى زيادة القروض المتعثرة، وذلك من شأنه أن يعرض الاستقرار المالي للخطر.

والقلاقل الاجتماعية التي تصاعدت لتوها⁵ بسبب الإرهاق من الإغلاق العام والتأثير الاقتصادي الذي صاحبه - وخاصة في البلدان التي لديها حيز محدود على مستوى السياسات - يمكن أن تتزايد (الشكل البياني ١-١٠). وفي الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، حيث البنية التحتية لتخزين المواد الغذائية أضعف، يمكن أن يكون لتقلب أسعار الأغذية و/أو تفاوت إمكانات الحصول على اللقاحات دور رئيسي في إثارة القلاقل بينما تزداد مخاطر انعدام الأمن الغذائي، مع ما لذلك من عواقب إنسانية.

ويتمثل أكبر المخاطر على المدى الطويل في احتمال أن يفضي التعافي المتفاوت إلى اتساع دائم في عدم المساواة. فقد كشفت الجائحة النقاب عن التحديات في الحصول على الخدمات الأساسية كما وقع تأثيرها الأكبر على الفئات الضعيفة، ومنها الشباب والنساء والشركات الصغيرة. ويمكن لهذا الأمر بدوره أن يزيد الفقر ويسبب فجوات في الدخل تستمر جيلاً تلو الآخر، بما في ذلك بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وإضافة إلى ذلك، وبدون اتخاذ أي إجراءات على مستوى السياسات، من شأن فرط أعباء المديونية والآثار الغائرة من البطالة، وحالات إفلاس الشركات التي كانت في مقدورها أن تبقى في ظل ظروف أخرى، والمصاعب في التحول إلى قطاعات جديدة، أن تصيف إلى مواطن الضعف الموجودة بالفعل وتقضي إلى نمو هزيل على المدى الطويل وتسفر عن تزايد الفقر. وقد تكون النتيجة هي مزيد من القلاقل الاجتماعية، مما يعزز الدخول في حلقة مفرغة.

تحقيق التوازن: كيف ينبغي للبلدان أن تتعامل مع الأزمة وتعجل وتيرة التعافي...

٢٠٢١ سيكون عام تشكيل التعافي ووضع الأسس لاقتصادات أكثر احتواء وصلابة واخضراراً. والتحديات المباشرة جسيمة: فبينما تواصل

⁵ ٤٩٠ مليون دولار حتى منتصف مارس/آذار، كما ظلت فروق أسعار الفائدة منخفضة. ومقارنة بفترة الاضطرابات، فنسب الديون الخارجية والعامية أعلى وحسابات المالية العامة تواجه ضغوطاً أكبر، بينما الهوامش الاحتياطية أقوى كذلك.

⁵ راجع الإطار ١-٤ في الفصل ١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

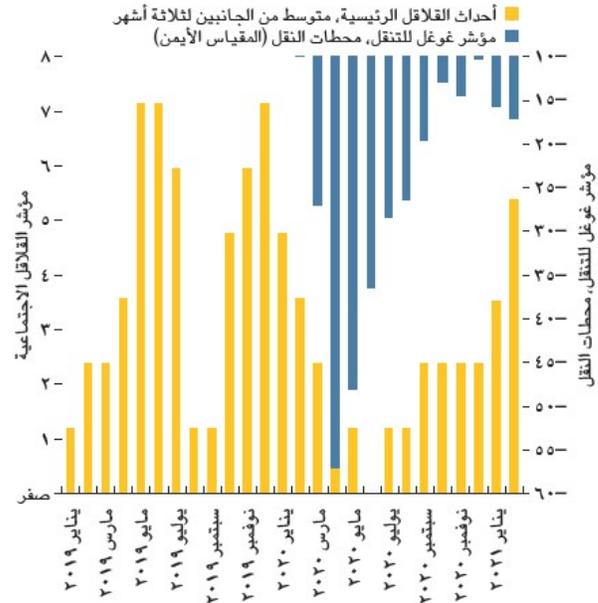
التطورات والآفاق الإقليمية

(المغرب)، ينبغي أن تظل السياسات مرنة في التصدي لحالات التفشي المتكررة مع وضع خطط طارئة للصحة والنشاط الاقتصادي والمالية العامة. وينبغي الاستمرار في توجيه الدعم بدقة حتى يترسخ التعافي لأن خروج التعافي عن مساره قد يفرض زيادة التكاليف على المالية العامة في المستقبل. وإذا تحقق التعافي بصورة أقوى من المتوقع، ينبغي للبلدان أن تستخدم الحيز المتاح لإعادة بناء الاحتياطييات الوقائية.

وفي البلدان التي ليس لديها حيز مالي، فإن تقديم الدعم سيقضي مراعاة تحقيق التوازن الدقيق للحفاظ على القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون. وسوف يبدأ ضبط أوضاع المالية العامة بالفعل في ٢٠٢١، انعكاسا في جزء منه لانهاء العمل بالإجراءات وتعافي الإيرادات، وينبغي أن يركز على خطة ماثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة تعتمد على تحسين تعبئة الإيرادات - كبح الإعفاءات الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي - ورفع مستوى كفاءة الإنفاق، بسبل منها الإلغاء التدريجي للدعم واحتواء فواتير الأجور العالية. وإعادة ترتيب أولويات النفقات سيكون مطلبا ضروريا لتلبية الاحتياجات على المدى القصير. وينبغي مراعاة توازن أي إمدادات حيوية جديدة موجهة بدقة مع اتخاذ الإجراءات التعويضية في مواضع أخرى. ونظرا لارتفاع مخاطر الدين والتمويل، ينبغي أن تعمل البلدان على تعزيز استراتيجياتها في إدارة الدين لمعالجة مخاطر السيولة الناشئة، وتخفيف مخاطر تجديدها وإعادة تمويلها، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ومراقبة ومنع تحقق الالتزامات الاحتمالية، بما فيها من الدعم المقدم من خارج الموازنة في فترة الجائحة.

وبالنسبة لجميع البلدان، ينبغي تحري الدقة في توجيه مزيد من الدعم، ومراعاة العدالة في توزيعه، وتركيزه على اقتصاد ما بعد كوفيد-١٩. وللمحد من تسرب المنافع مع الوصول إلى من هم أشد احتياجا إليها، ينبغي أن تنتظر البلدان في تطبيق طريقة قياس السعة المالية إلى جانب خيارات أخرى مثل النقود الإلكترونية المحمولة، والتحويلات العينية، والمضاهاة بين قواعد بيانات المستفيدين، واستخدام الطرق القائمة على أساس مجتمعي. وبالنسبة للشركات، ينبغي أن يقتصر الدعم على حالات الإخفاق السوقي مع تحقيق تكافؤ الفرص بين المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع الخاص. وأخيرا، فسياسات الدعم ينبغي أن تشجع كذلك التحول إلى عالم ما بعد كوفيد-١٩ من خلال، على سبيل المثال، التدريب المهني وحوافز التعيين.

الشكل البياني ١-١٠: حرية الحركة والقلقل الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى



المصادر: Factiva؛ وتقارير التنقل المجتمعي الصادرة عن شركة غوغل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

البلدان السعي لإنقاذ الأرواح والأرزاق، عليها أن تحقق التوازن الصحيح بين تعزيز التعافي وضمان حماية القدرة على الاستمرار في تحمل الديون وتأمين الاستقرار المالي. وينبغي الاستمرار في توفير الإمدادات الحيوية حتى يترسخ التعافي، ولكن يتعين مراعاة أهمية كفاءتها وتركيزها، لأن حيز السياسات أخذ في التقلص في كثير من البلدان. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعالج المنطقة التحديات أمام عملية التحول نحو وضع الركائز الأساسية لاقتصادات مستدامة واحتوائية وغنية بالوظائف وأكثر اخضرارا، مستفيدة في ذلك من الاتجاهات العامة المتسارعة كالرقمنة. وينبغي للتعاون الدولي والإقليمي أن يدعم السياسات المحلية القوية.

ولا يزال إنقاذ الأرواح والأرزاق في طبيعة الأولويات. ويشكل تحسين سبل توزيع اللقاحات مع ضمان توفير الموارد الكافية للنظم الصحية مسألة حاسمة لإنقاذ الأرواح والحد من التأثير على الأرزاق. ومع المضي في نشر اللقاحات، ربما كان فرض قيود محلية محددة الهدف ضروريا لوقف تفشي حالات جديدة من الفيروس.

وفي البلدان التي لديها حيز مالي محدود (بعض بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى [أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان]، وبعض البلدان المصدرة للنفط [الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة]، وموريتانيا

تحسين شفافية عقود اللقاحات سيضمن حصول البلدان عليها بشروط معقولة. ومن المرجح أن البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في المنطقة ستواجه تحديات تتعلق بالترتيبات اللوجستية والتوزيع عند نشر اللقاحات؛ غير أن تبادل الخبرات والمعدات واللقاحات الزائدة على مستوى المنطقة يمكن أن يساعد على ضمان عدم ترك هذه البلدان وراء الركب. ومع تحول البلدان من الأزمة إلى التعافي، فإن صندوق النقد الدولي، الذي دعم المنطقة بتمويل تزيد قيمته على ١٧ مليار دولار في ٢٠٢٠، سيظل شريكا ملتزما بتقديم التمويل والمساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات، إضافة إلى تنسيق الدعم من المؤسسات الدولية والإقليمية.

... بينما تبني مستقبلا أفضل

لا يسع صناعات السياسات أن يغفلوا التحديات الراسخة التي ينطوي عليها التحول، بما فيها معالجة عدم المساواة والفقر والفساد، وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص، ومعالجة تغير المناخ، وتحسين الحوكمة. وبينما استمر بعض بلدان المنطقة على مسار الإصلاح حتى في فترة الجائحة (مصر والأردن وكازاخستان وأوزبكستان)، فالفرصة سانحة الآن لإجراء إصلاحات أكثر جرأة، تدعمها أطر المالية العامة متوسطة الأجل المعززة للنمو ويساهم الجميع من خلالها بنصيب عادل. وينبغي وضع عقد اجتماعي جديد يزيد من فرص العمل في القطاع الخاص، مع تعزيز الحوكمة والشفافية ومساءلة الحكومات. فإصلاح كبرى مؤسسات القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة سيتيح المجال لنمو القطاع الخاص ويسمح للقطاع العام بتحقيق نتائج أفضل ويساعد على ضمان الاستدامة المالية. ويمكن تحويل الاقتصادات بعيدا عن نموذج التوظيف في القطاع العام من خلال إصلاح سوق العمل للحد من التشوهات التي تؤدي إلى تفضيل الوظائف في القطاع العام، والحد من النشاط غير الرسمي، وضمان توفير وظائف ذات قيمة مضافة عالية في القطاع الخاص. وسوف تزداد ثقة السكان في الحكومة من خلال ترشيد القواعد مع ضمان العدالة في إنفاذها وتقوية أطر مكافحة الفساد.

وتحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي، حتى بدون زيادة الإنفاق، يمكن أن يساعد على سد ما يصل إلى ثلث الفجوة في دليل التنمية البشرية

وينبغي للبلدان كذلك أن تحقق التوازن في أوجه التكامَل والبدائل بين الإجراءات النقدية والمالية وعلى مستوى القطاع المالي. وعند الاختيار بين اتخاذ مزيد من الإجراءات النقدية أو تقديم الدعم المالي، ينبغي مراعاة الحيز المالي المتاح للبلدان، وفعالية انتقال آثار السياسة النقدية، وتطور الأوضاع المالية المحلية والعالمية. وينبغي للبنوك المركزية في البلدان ذات أسعار الصرف المرنة والتوقعات التضخمية الثابتة جيدا (بعض بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومصر) أن تحافظ على موقفها التيسيري على أن تظل متنبهة لمخاطر التضخم (بما فيها المخاطر من أسعار الأغذية الدولية)، فضلا على ضيق الأوضاع المالية. ومرونة سعر الصرف يمكن أن تشكل هامش وقاية مهما، وينبغي مراقبة الآثار على الميزانيات العمومية، وخاصة في العديد من بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ذات مستويات الدولار العالية.

وسوف يكون الخروج التدريجي من الدعم الموجه ضروريا لضمان قيام القطاع المالي بدور داعم لتعافي القطاع الخاص. ونظرا لاستمرار مواطن الضعف في الميزانيات العمومية للقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر والشركات الأصغر، ينبغي مواصلة تقديم دعم السيولة إلى المقترضين المتعثرين الذين يمتلكون مقومات البقاء. وينبغي أن يواصل صناعات السياسات دعم نمو الائتمان المتاح للقطاع الخاص مع العمل، بمرور الوقت، على تخفيف تعرض البنوك المفرط لمخاطر القروض السيادية والسعي لتطوير سوق سندات الديون. وبرغم احتفاظ القطاع المصرفي بصلابته، سيكون من الضروري مراقبة أداء القروض والرفع المالي في الشركات عن كثب، مع سحب سياسات الطوارئ، من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي.

ومن شأن التعاون العالمي والإقليمي لتوفير اللقاحات أن يساعد على تقوية عالم ما بعد كوفيد-١٩. وسوف تتوقف قوة التعافي العالمي والإقليمي على السيطرة على الجائحة في كل أنحاء العالم. أما المناطق شديدة التأثر في أرجاء العالم فسوف تواجه مخاطر من ظهور سلاسل متحورة أخرى. ومن ثم، ينبغي توزيع الإمدادات الفائضة لدى البلدان (بما في ذلك من زيادة الإنتاج المحلي) على البلدان التي لم تحصل على إمدادات كافية في ظل مبادرة آلية "كوفاكس" التي ينبغي الإسراع بدعم تمويلها وتوسيع نطاق تغطيتها. وإضافة إلى ذلك، فإن

مخاطر الدين الحكومي والتمويل: إرث من الجائحة

بلغت أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة في خمسة بلدان أكثر من ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي^١. فقد توقف لبنان عن سداد ديونه، ودخلت ثلاثة بلدان في حالة المديونية الحرجة (الصومال والسودان واليمن)^٢، وارتفعت احتمالية دخول أربعة بلدان في حالة المديونية الحرجة (أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا وطاجيكستان).

ويعكس هيكل حيازة سندات الدين في اقتصادات الأسواق الصاعدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى طبيعة قاعدة المستثمرين غير المتنوعة وغير المطورة بالقدر الكافي، مع تركيز حيازات الدين الحكومي في القطاع المصرفي. فقد اعتمدت هذه البلدان على الدائنين المحليين لتغطية حصة كبيرة من احتياجات تمويل ميزانياتها. وقامت البنوك المحلية في هذه البلدان بدور المستثمر المهيمن (حيث بلغت حيازاتها من الدين المحلي نسبة قدرها ٨١٪، عدا حيازات البنوك المركزية)، كما قامت البنوك المركزية، في حالات قليلة، بدور حيوي في هذا الشأن (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ١). وكانت السيولة الهيكلية الزائدة في بعض البلدان، والأسواق الثانوية الناشئة والمؤسسات الاستثمارية غير المطورة بما فيه الكفاية في بلدان أخرى، إلى جانب قلة الاستثمارات البديلة قد خلقت حوافز للبنوك لحيازة السندات الحكومية لحين أجل استحقاقها، مما تسبب في عرقلة سيولة أسواق الدين المحلية وتطورها.

وقد ازداد انكشاف البنوك المحلية المفرط للكيانات السيادية بدرجة كبيرة في العديد من الأسواق الصاعدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في أعقاب الأزمة المالية العالمية وخاصة الصدمة النفطية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ولا يقتصر السبب في هذا الانكشاف على الإقراض المقدم للحكومة العامة فحسب بل وكبرى المؤسسات المهمة المملوكة للدولة أيضا، وفي حالة لبنان الإقراض المقدم أيضا

أدت أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى حدوث طفرة في الدين الحكومي والاحتياجات التمويلية في ظل رد الفعل السريع من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للتخفيف من آثار الجائحة. ورغم نجاح عدد كبير من هذه البلدان في النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية فقد قامت البنوك المحلية بتغطية نسبة كبيرة من احتياجات الأسواق الصاعدة التمويلية، مما أدى إلى زيادة انكشافها الكبير بالفعل للقطاع العام. وفي المقابل، كانت استجابات معظم البلدان منخفضة الدخل للأزمة محدودة نتيجة نقص التمويل وضيق حيز السياسات. وفي المرحلة المقبلة، من المتوقع أن يظل إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة في معظم الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مرتفعا في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، مع احتمالات حدوث تطورات سلبية مقارنة بالسيناريو الأساسي في حالة تشديد الأوضاع المالية العالمية أو تأخر اتخاذ إجراءات الضبط المالي بسبب ضعف التعافي أكثر من المتوقع أو كليهما. غير أن زيادة الاعتماد على التمويل المحلي سيخفض قدرة البنوك على دعم القطاع الخاص في خروجه من الأزمة، ومن ثم إطالة أمد التعافي. ومن شأن اعتماد استراتيجيات قوية وموثوقة لإدارة أوضاع المالية العامة والمديونية على المدى المتوسط، إلى جانب اتخاذ تدابير على مستوى السياسات لتطوير أسواق رأس المال المحلية والتخفيف من فرط انكشاف البنوك للكيانات السيادية، أن يؤدي إلى الحد من المخاطر التمويلية، ومعالجة أعباء المديونية المرتفعة، وترسيخ الاستقرار المالي.

السياق:

المشهد قبل كوفيد-١٩

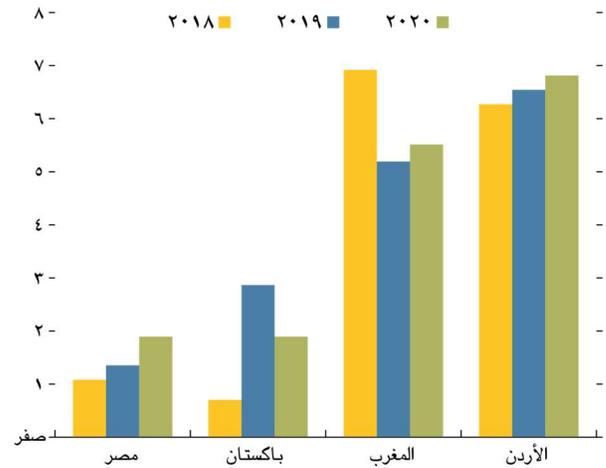
داهمت الجائحة عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وهي تعاني من ارتفاع الديون الحكومية وزيادة مواطن الضعف التمويلية، بعد ما سببته الأزمة المالية العالمية وصدمة أسعار النفط في ٢٠١٤-٢٠١٥ من ضياع المكاسب المحرزة لتخفيض الديون. وبنهاية عام ٢٠١٩، كانت نسب الدين الحكومي في ثلث البلدان قد

إعداد مجموعة العمل المعنية بأوضاع الديون في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومؤلفو هذا الفصل هم سيزار سيرا (رئيسا)، وجيتا مينكولاسي، ولورانس نورتن، وسيدرا رحمان، وسوكانان تامبولنيرتشاي، مع مساهمات متميزة من كل من تاكر ستون وجاويد سخي.

^١ يُعرّف إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة بأنه حاصل جمع عجز المالية العامة الكلي واستهلاك الدين الحكومي. ولأغراض هذا الفصل، تشمل الأسواق الصاعدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، والبلدان المصدرة للنفط. أما البلدان منخفضة الدخل فتشمل أفغانستان وجيبوتي وجمهورية قيرغيزستان وموريتانيا والصومال والسودان وطاجيكستان وأوزبكستان والضفة الغربية وغزة واليمن. وتستبعد ليبيا وسوريا من التحليل لعدم توافر البيانات، كما أن البيانات المتوفرة عن الصومال والسودان وتركمانستان هي بيانات جزئية.

^٢ صنّفت احتمالية دخول اليمن في حالة المديونية الخارجية الحرجة بأنها مرتفعة في وقت إعداد تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، استمرت اليمن منذ ذلك الحين في مراكمة المتأخرات الخارجية.

الشكل البياني ٢-٢: متوسط أجل الاستحقاق عند إصدار السندات بالعملة المحلية (سنوات، مرجح حسب الإصدار)



المصادر: السلطات الوطنية؛ ومؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

لسنوات قادمة (كالأردن والمغرب، على سبيل المثال) (الشكل البياني ٢-٢).

وقد استعان ثلث بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بموارد الأسواق الدولية، واغتتمت فرصة الأوضاع المواتية، بينما تعرض بعضها لتقلبات كبيرة. فقد استعانت عشرة بلدان بموارد الأسواق منذ أوائل ٢٠٢٠ (أرمينيا، البحرين، مصر، الأردن، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان)، مثلت ٢٦٪ من إصدارات الأسواق الصاعدة (بالمقارنة مع وزنها الترجيحي المجمع البالغ ٦٪ في إجمالي الناتج المحلي للأسواق الصاعدة)، غير أن التمويل الخارجي مقارنة بالاحتياجات كان محدودا في معظم الحالات (حيث ساهم في المتوسط بنسبة قدرها ٢٠٪ من إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة). ولم يقتصر دور الأوضاع المواتية على مساعدة هذه البلدان على النفاذ إلى الأسواق بل وزيادة آجال الاستحقاق على إصداراتها. وجدير بالذكر أن متوسط أجل استحقاق إصدارات السندات ذات الدرجة غير الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كان مماثلا لمتوسط أجل استحقاق السندات ذات الدرجة غير الاستثمارية في الأسواق الصاعدة الأخرى، وبذلك تم سد الفجوة التي ظلت قائمة في السنوات السابقة. وقد ترجعت كذلك تكاليف الاقتراض تدريجيا بعد فترة الاضطرابات الأولية، مما يرجع إلى تيسير الأوضاع المالية العالمية. ومع ذلك، فقد كان متوسط أسعار فائدة القسيمة بالنسبة لإصدارات السندات ذات الدرجة الاستثمارية وغير الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا

الوسطى خلال ٢٠٢٠ مرتفعا بدرجة طفيفة عن المتوسط السائد في الأسواق الصاعدة المماثلة في المناطق الأخرى (الشكل البياني ٢-٤).

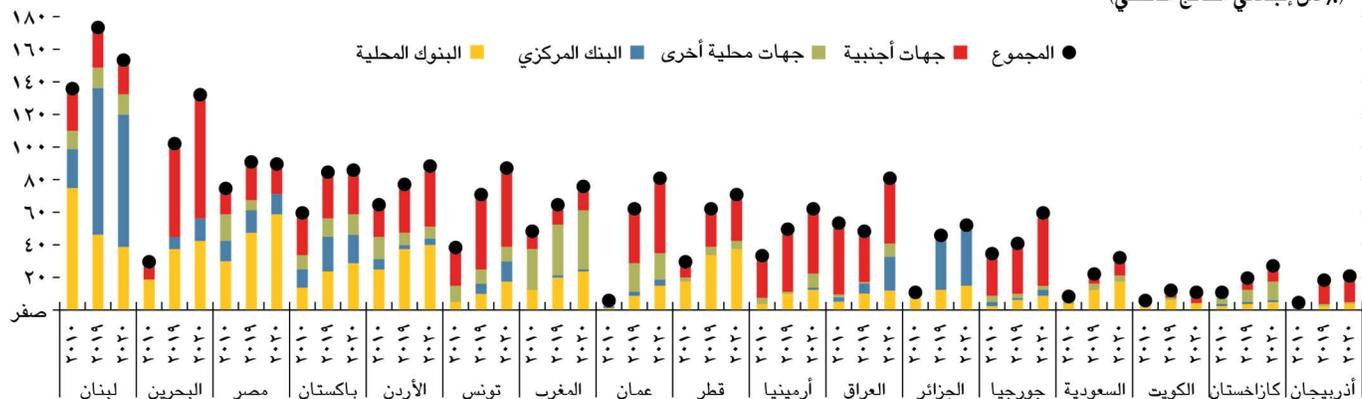
وظلت مساهمة غير المقيمين في أسواق السندات الحكومية بالعملة المحلية عند مستويات لا تُذكر في معظم بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. غير أن البلدان التي شهدت تدفقات غير المقيمين قصيرة الأجل إلى أسواق سندات الدين بالعملة المحلية عانت من تقلبات كبيرة خلال ذلك العام. فعلى سبيل المثال، شهدت مصر وباكستان خروج تدفقات رأسمالية كبيرة مع خروج المستثمرين الأجانب من مراكز استثماراتهم في السندات الحكومية المحلية خلال الفترة من مارس إلى مايو (بلغت أكثر من ١٥ مليار دولار و ٢,٥ مليار دولار، على التوالي). وفي حالة مصر، أدت السياسات الاقتصادية الكلية الحذرة إلى جانب ارتفاع العائدات الحقيقية إلى مساندة تحول مسار التدفقات الخارجة السابقة بنهاية السنة، رغم انخفاض أسعار الفائدة الأساسية بواقع ٤٠٠ نقطة أساس. أما باكستان، فلم ترجع إليها حتى الآن الاستثمارات الأجنبية بأحجام كبيرة.

جاءت الاستجابة للأزمة محدودة في معظم البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، نظرا لنقص التمويل، حيث اعتمدت على التمويل الرسمي والتمويل من البنوك المركزية. وفي عام ٢٠٢٠ بلغ وسيط الزيادة في العجز الأولي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في هذه المجموعة من البلدان، رغم التحديات الجسيمة التي واجهتها من جراء الجائحة، مما يرجع إلى نقص التمويل وعدم توافر الحيز الكافي على مستوى السياسات. والأمر الأكثر إثارة للقلق في هذا الشأن، أن البلدان الأكثر احتياجا للإنفاق (التي تحتل مرتبة منخفضة على مؤشر أهداف التنمية المستدامة) خفضت نفقاتها الاسمية بدرجة كبيرة مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ١).

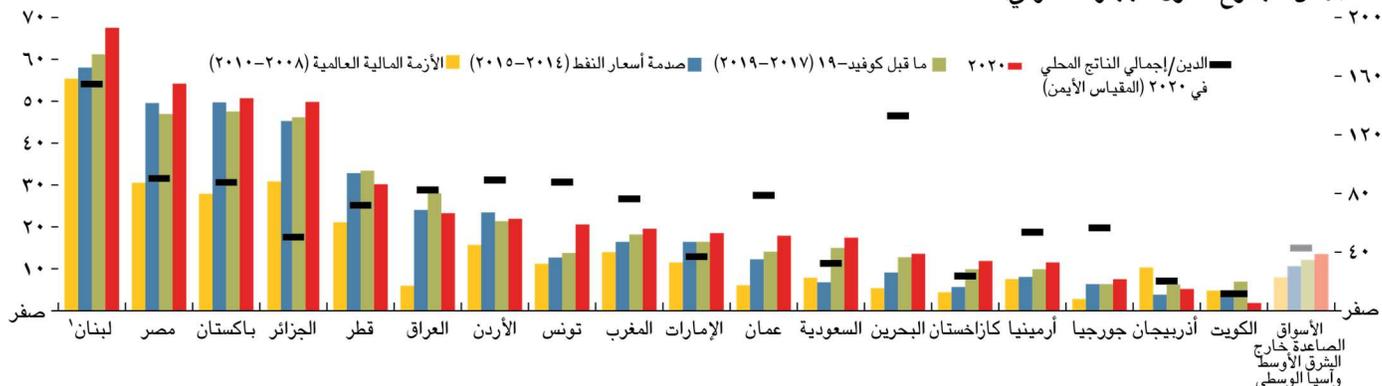
وقد ساعدت الجهود الدولية إلى حد كبير في التخفيف من حدة بعض أوجه النقص في التمويل العاجل. فقد وفر صندوق النقد الدولي تمويلا كليا بقيمة ١,٧ مليار دولار إلى البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بينما ساهم غيره من المانحين الرسميين بمبلغ قدره ٣,٩ مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت هذه البلدان من مساعدات تخفيف أعباء خدمة الدين في ظل مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، والصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي، وفي الصومال، تخفيف أعباء الدين في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد حصل عدد قليل من البلدان والأقاليم (السودان، الضفة الغربية وغزة، اليمن) على

الشكل البياني ٢-٣: الدين والتمويل والرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك في الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

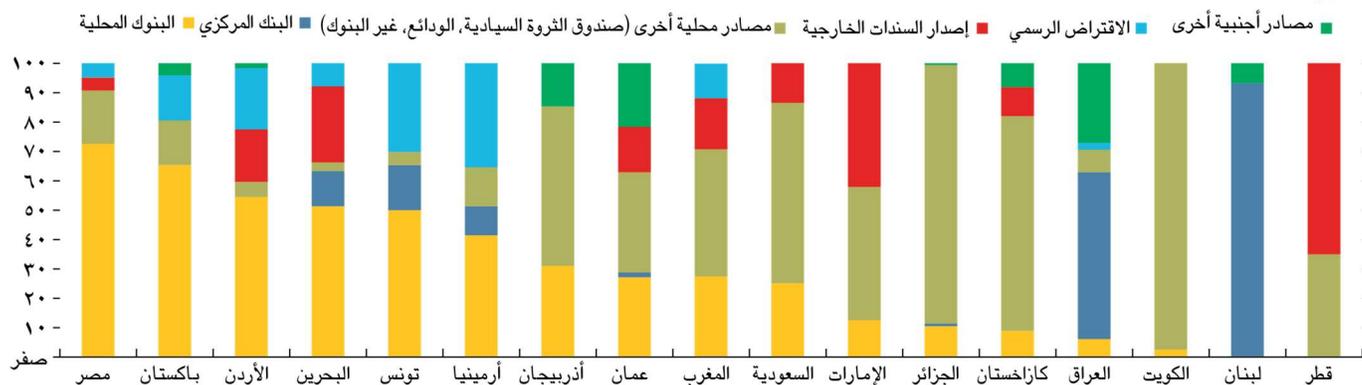
١- هيكل الدين الحكومي حسب الدائن (٪ من إجمالي الناتج المحلي)



٢- مطالبات البنوك المحلية على القطاع العام (الحكومة العامة والمؤسسات المملوكة للدولة) (٪ من مجموع أصول الجهاز المصرفي)



٣- مصادر إجمالي التمويل العام في ٢٠٢٠ (٪)



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ في حالة لبنان، تشير البيانات إلى مطالبات البنوك على القطاع العام، بما في ذلك البنك المركزي، كحصة من مجموع أصول الجهاز المصرفي.

الجدول ٢-١: إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة ومصادرها (بمليارات الدولارات)

إجمالي المصار الخارجية	إجمالي المصار المحلية	إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة الكلية	
٢٠٨	٨٦٢	١٠٧٠	الأسواق الصاعدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١١٨	١٣٠	٢٤٨	منها: مجلس التعاون الخليجي
١٩	١١	٢٩	البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
بنود للتذكرة:			
٢٢٧	٨٧٣	١١٠٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١٨٥	٧٣٥	٩١٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١١	١٥	٢٧	القوقاز وآسيا الوسطى

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

البحرين ومصر وباكستان (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ١). وفي البلدان منخفضة الدخل، من المتوقع أن يتجاوز إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة متوسطا قدره حوالي ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

ونظرا لضعف توقعات الاستفادة المكثفة من موارد الأسواق الدولية فسوف يتعين على البنوك المحلية الاستمرار في تغطية نسبة كبيرة من الاحتياجات التمويلية العامة المرتفعة في الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الأعوام القادمة. وقد يؤدي ذلك إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان في عدة بلدان - مثلما تبين بعد الصدمة النفطية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ - في وقت تزداد فيه الاحتياجات التمويلية الخاصة، وما لذلك من انعكاسات على التعافي في المرحلة القادمة (الشكل البياني ٢-٦). وبالتالي، فإن فترة التعافي المطولة واحتمالات نشوء آثار اقتصادية غائرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات في أعقاب زوال الجائحة قد يؤديان إلى ازدياد القروض المتعثرة، وتخفيض قدرة البنوك أكثر على توفير التمويل اللازم للاقتصاد. وقد يؤدي ذلك في عدد قليل من البلدان إلى بدء جولة أخرى من التمويل النقدي، مما يكثف مشاعر القلق من هيمنة احتياجات المالية العامة. وتجربة لبنان هي مثال واضح لما قد يسببه تفاقم مشكلة الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك من انحراف مسار الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي وعلى مستوى المالية العامة.

ولكن إلى أي مدى يمكن أن تتفاقم مخاطر التمويل في حالة الصدمات؟ إن السؤال المهم الذي يتبادر للأذهان، لا سيما في حالة الأسواق الصاعدة، هو ما إذا كانت البنوك المحلية ستظل قادرة على استيعاب الاحتياجات التمويلية الإضافية المتوقعة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ وإلى أي مدى يمكن أن يصل حجم الطلب على التمويل الإضافي حال وقوع الصدمات إذا ما استمر الاعتماد على القطاع المصرفي المحلي كالخيار الوحيد متاح. ويُنظر حاليا في سيناريو مجمع يشمل صدمتين، هما:

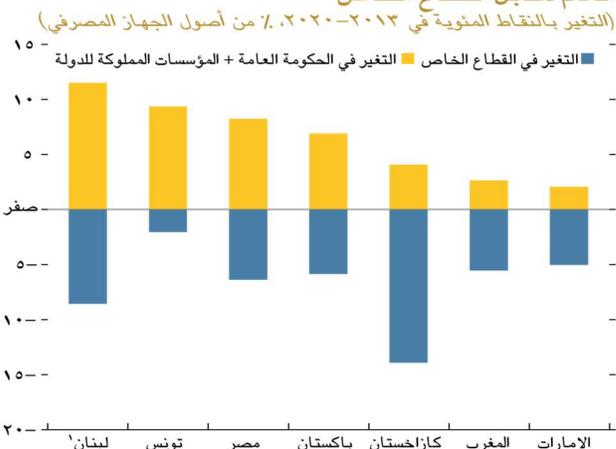
قدر أقل من المنح في عام ٢٠٢٠ مقارنة بتوقعات ما قبل الأزمة أو في بعض الحالات (جمهورية قيرغيزستان، السودان، اليمن) أقل من عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لضيق فرص الحصول على التمويل الخارجي، اضطر عدد قليل من البلدان منخفضة الدخل للجوء إلى التمويل من البنك المركزي (السودان، اليمن) (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢).

المخاطر التمويلية في المرحلة القادمة

من المتوقع ارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، من الممكن أن ترتفع الاحتياجات التمويلية إلى ١٠٧٠ مليار دولار في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، مقارنة بمبلغ قدره ٧٨٤ مليار دولار في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الجدول ٢-١). ومن المتوقع أن تقوم هذه البلدان بتغطية احتياجاتها التمويلية عن طريق مبلغ قدره ٨٦٢ مليار دولار من الدائنين المحليين و ٢٠٨ مليار دولار من المصادر الخارجية. وفي المقابل، ستشهد البلدان منخفضة الدخل ارتفاعا طفيفا في احتياجاتها التمويلية من ٢٧ مليار دولار في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢٩ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تستمر هذه البلدان في اعتمادها على التمويل الرسمي وإن كان يتوقع تزايد اعتمادها على المصادر المحلية نظرا لأن الدعم الخارجي متاح لا يزال محدودا.

ومن المتوقع أن يظل متوسط إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ أعلى من ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في معظم الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وبينما يعد وسيط استهلاك الدين الخارجي منخفضا (حوالي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي)، فإن مخاطر تمديد الدين المحلي أو إعادة تمويله مرتفعة، نظرا لارتفاع نسبة استهلاك الدين المحلي في بعض البلدان، بحيث ارتفعت أعلى من ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في

الشكل البياني ٢-٦: الانكشاف الائتماني للبنوك على القطاع العام مقابل القطاع الخاص



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقرير الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ في حالة لبنان، يشير العمود الأصفر إلى مطالبات البنوك على الحكومة العامة والمؤسسات المملوكة للدولة والبنك المركزي.

وبموجب هذا السيناريو، سيرتفع متوسط إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ بنحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، حوالي نصف تأثير الجائحة على إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة في الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢٠ (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٣). ومع فرض أن احتياجات الميزانية الإضافية النابعة من نموذج محاكاة الصدمتين المجتمعين سيتم تمويلها من البنوك المحلية بالإضافة إلى صافي التمويل المصرفي الذي يغطي الاحتياجات المتوقعة بالفعل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، نجد أن أربع حكومات في المنطقة (مصر، عمان، باكستان، تونس) سوف تستوعب نسبة إضافية من أصول البنوك تتراوح بين ١٠٪ و ٢٣٪ كديون حكومية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٤). ومثل هذا التطور يمكن أن يكتف درجة انكشاف القطاع المصرفي للكيانات السيادية، مما يحتمل أن يجد بشدة من قدرة البنوك على الإقراض للقطاع الخاص، ويتسبب على الأرجح في إضعاف احتمالات تحقيق تعاف قوي ومستدام.

الانعكاسات على السياسات

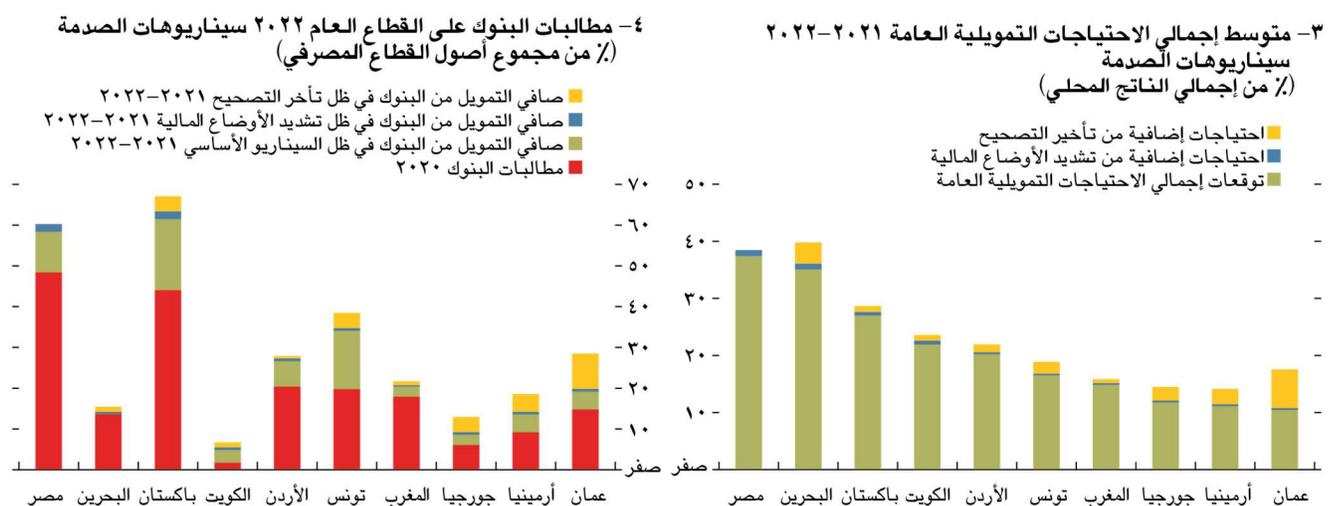
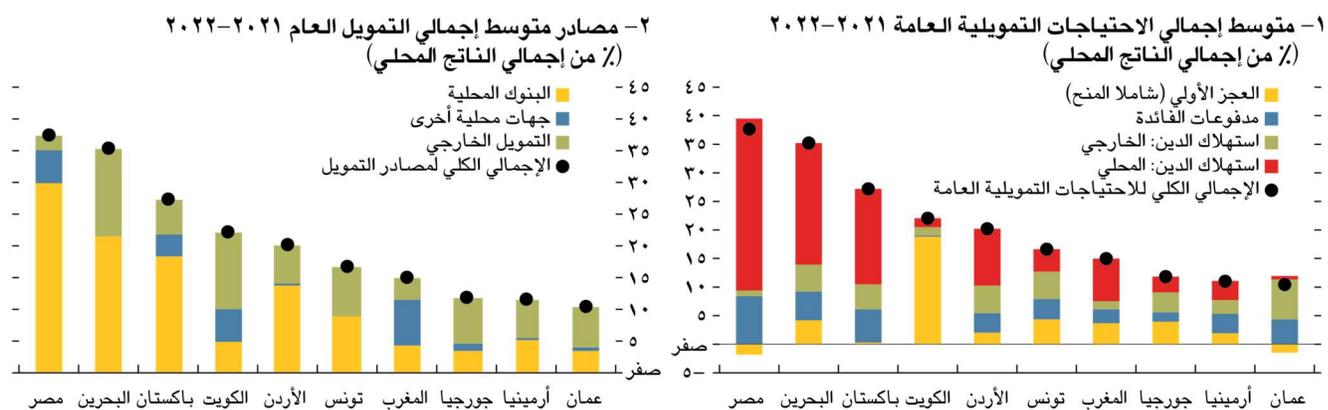
نظرا لتزايد مواطن الضعف، يتعين على بلدان المنطقة تنفيذ سياسات وإصلاحات للمساعدة في الحد من ارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة، وبمرور الوقت، التخفيف من تركيز انكشافات البنوك للكيانات السيادية، بحيث تركز على استراتيجية قوية لإدارة الدين في الأجل المتوسط ووضع خطة تتسم بالوضوح والشفافية للتواصل مع الأطراف المشاركة في السوق. ويمثل التنسيق بين الجهات التنظيمية لقطاعات إدارة الدين والقطاعات النقدية والمالية العامة والمالية، فيما يتعلق بالسياسات والتدابير المحددة على حد سواء، عاملا مهما أيضا في صياغة رؤية مشتركة بشأن الطاقة الاستيعابية الكلية للأسواق المالية المحلية وتحليل آثار التدابير التي قد تؤثر على قدرة الكيانات السيادية على الاقتراض.

غير أن التحديات أكبر في حالة البلدان التي تعاني من ضيق الحيز المالي أو انعدامه. وسوف يتعين على هذه البلدان البدء بتنفيذ خطط للضبط المالي داعمة للنمو، بحيث تركز على إطار للمالية العامة متوسط الأجل يتسم بالمصداقية. وبالنسبة للبلدان القادرة على النفاذ إلى السوق فينبغي أن تعمل على نحو استباقي على التخفيف من حدة

• تشديد الأوضاع المالية العالمية بأسرع من المتوقع: مثل هذا السيناريو سيؤدي إلى تعديلات في تسعير وحجم الاستقادة من موارد الأسواق. وتتعرض العائدات (المحلية والخارجية) لصدمة تبلغ ٢٠٠ نقطة أساس، مماثلة عموما للتأثير الواقع على الأسواق الصاعدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أثناء فترة "الاضطراب مع التراجع عن السياسة النقدية الاستثنائية" (taper tantrum) في عام ٢٠١٣ وغيرها من نوبات التقلبات العالية. وينطوي السيناريو كذلك على صدمة تمديد الديون، حيث يقتصر التمديد في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ على نصف السندات الخارجية فقط التي يحل أجل استحقاقها، تماشيا مع اختبار القدرة على تحمل الضغوط في تقرير صندوق النقد الدولي المحدث مؤخرا عن "إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق".

• تأخر تصحيح أوضاع المالية العامة: تتوقع البلدان البدء في ضبط أوضاع المالية العامة بالتدرج في ٢٠٢١، لكن التعافي الهش والفترة المطولة التي قد يستغرقها نشر اللقاحات ربما يؤديان إلى انخفاض الإيرادات أكثر من المتوقع وتمديد العمل بالدعم المقدم من السياسات في عام ٢٠٢١. ويفترض هذا السيناريو تأجيل التصحيح المالي المقرر لمدة سنة، مع انتقال التصحيح المقرر إجراؤه في ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢.

الشكل البياني ٢-٧: مخاطر التمويل العام والمزاخمة في المرحلة القادمة في بلدان الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^١



المصادر: توقعات خبراء صندوق النقد الدولي؛ تقرير الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي؛ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي. ^١ اختبار القدرة على تحمل الضغوط يشمل كل البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق والتي يتجاوز متوسط احتياجاتها التمويلية العامة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. وتستبعد الجزائر والعراق نظرا لاعتمادهما على التمويل من البنك المركزي. ويتم إبلاغ بيانات مصر وباكستان على أساس السنة المالية (يوليو-يونيو).

في ذلك من خلال تطوير سندات حكومية معيارية أكبر على كافة نقاط منحنى العائد.

وينبغي توسيع قاعدة المستثمرين بالتدرج للحد من الاعتماد المفرط على البنوك المحلية وفتح المجال أمام تمويل القطاع الخاص، وذلك باستهداف المستثمرين الكبار وغير المتجانسين الذين تختلف لديهم أولويات المخاطر وآفاق آجال استحقاق الاستثمارات وحوافز التداول لضمان الطلب المستقر على السندات الحكومية. وينبغي لمديري الدين التركيز على ما يلي: (١) توسيع مصادر التمويل غير المصرفي، بما في ذلك من المؤسسات الاستثمارية ومشاركة المستثمرين الأفراد؛ و(٢) توفير مجموعة متنوعة من الأدوات المصممة خصيصا لمختلف

مخاطر تمديد الدين وإعادة تمويله حسبما تسمح أوضاع السوق، بما في ذلك عن طريق المشاركة في عمليات إدارة الخصوم، حسب الحاجة، بهدف تأمين شروط أفضل على ديونها القائمة وتحسين خصائص الدين متوسط الأجل.

وللحد من المخاطر الناجمة عن هيكل حيازة سندات الدين الحكومي المترکز في قطاع بعينه، ينبغي لبلدان المنطقة التحرك عبر عدة محاور. فينبغي تطوير أسواق رأس المال المحلية، بدعم من (١) معالجة السيولة الهيكلية الزائدة في البنوك في بعض البلدان التي تعوق تطوير أسواق المال وتشجع استراتيجية الاستثمار عن طريق الشراء والحيازة؛ و(٢) زيادة المدخرات المحلية، لا سيما في الأدوات المالية طويلة الأجل؛ و(٣) إنشاء أسواق ثانوية عميقة وتتمتع بالسيولة، بما

الإقراضية، بما في ذلك بتحقيق مزيد من التقدم على مستوى الشمول المالي. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تنظر أجهزة التنظيم المصرفي في استحداث متطلبات متغيرة زمنياً "حسب تقلبات الدورة الاقتصادية" لأوزان المخاطر وكفاية رأس المال بحيث تزداد مع ازدياد تركز حيازات الديون السيادية في الميزانيات العمومية للبنوك بغية احتواء الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك مع الحد من الآثار المسارية للاتجاهات الدورية.

أما البلدان التي تعاني من ضعف القدرة على النفاذ إلى السوق ولديها احتياجات إنمائية كبيرة، لا سيما البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، فهي تواجه تحديات أكثر خطورة. وسيحتاج كثير من هذه البلدان لمساعدات إضافية لضمان إحرازها التقدم نحو تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، بما في ذلك من خلال توفير الموارد بشروط ميسرة (لا سيما المنح) ومساعدات تخفيف أعباء الديون في إطار "مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين". وبالنسبة للبلدان التي تواجه صعوبات كبيرة في خدمة ديونها فبإمكانها الاستفادة من إعادة هيكلة ديونها التجارية والثنائية في الوقت المناسب وعلى نحو منظم، وذلك بدعم من "الإطار المشترك لمعالجة الديون" على أساس كل حالة على حدة.

أفضليات المستثمرين (ومنها السندات بسعر فائدة معوم، والسندات المرتبطة بالتضخم، والسندات الإسلامية (الصكوك)، والسندات الخضراء)؛ و(٣) اجتذاب مشاركة المستثمرين غير المقيمين، لا سيما في الأدوات المالية الأطول أجلاً، بدعم من أسواق ثانوية تتمتع بالسيولة وإدراج السندات الحكومية بالعملة المحلية في المؤشرات العالمية الرائدة.

وفي القطاع المالي، ينبغي أن يواصل صانعو السياسات دعم الائتمان مع التخفيف، بمرور الوقت، من فرط انكشاف البنوك للكيانات السيادية. فعلى المدى القريب، نجد أنه مع ضعف الميزانيات العمومية في البنوك والحاجة لإعادة بناء هوامش رأس المال فإن حوافز البنوك ستحاز إلى السندات الحكومية، نظراً لوزن مخاطرها الصفري حسب تقدير الأجهزة التنظيمية. وللحيلولة دون زيادة مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، ينبغي تشجيع البنوك على الاعتراف بالخسائر المباشرة ولكن مع منحها بعض الوقت لإعادة بناء مراكز رؤوس أموالها. ومن شأن تعزيز الشفافية وممارسات الإفصاح أن يعزز الانضباط السوقي، مما يساعد في خفض الحيازات الزائدة من الديون السيادية. وعلى المدى المتوسط، سيكون من الضروري إعطاء الأولوية لتقوية الميزانيات العمومية في البنوك والكيانات السيادية، وتحسين نظم الحوكمة، وتوفير فرص بديلة للبنوك لتتبع عملياتها

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٢

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط				
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١						
٣,٧	٤,٠	٣,٤-	٠,٨	١,٢	٤,٥	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
٣,٣	٣,٠	٢,٥-	٢,٥	١,٩	٥,٥	
منه: النمو غير النفطي						
٠,٤	٠,٧	٣,٢-	١,٢	٣,٨	٧,٤	
رصيد الحساب الجاري						
٤,٧-	٥,٨-	١٠,١-	٣,٨-	٢,٦-	١,٧	
رصيد المالية العامة الكلي						
٨,٦	١٢,٨	١٠,٥	٦,٩	٩,٧	٧,١	
التضخم (المتوسط السنوي؛ %)						
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
٣,٤	٤,٨	٤,٥-	٠,٣-	٠,٣	٤,٦	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
٢,٨	٣,٣	٣,٢-	٢,٢	١,٢	٥,٨	
منه: النمو غير النفطي						
٢,٠	٢,٣	٢,٧-	٣,١	٦,٣	١٠,١	
رصيد الحساب الجاري						
٤,٣-	٥,٣-	١٠,٨-	٣,١-	١,٦-	٣,٦	
رصيد المالية العامة الكلي						
٨,٢	١١,٠	٨,٦	٥,٧	٨,٠	٦,٦	
التضخم (المتوسط السنوي؛ %)						
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا البلدان المتأثرة بالصراعات وإيران						
٣,٧	٢,٦	٥,٦-	١,١	١,٧	٤,٩	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
٣,٠	٣,٦	٤,٤-	٢,٧	٢,٢	٦,٤	
منه: النمو غير النفطي						
٢,٤	٢,٩	٣,٤-	٣,٩	٦,٦	١١,٩	
رصيد الحساب الجاري						
٣,١-	٤,٨-	١٠,٥-	٢,٠-	١,٠-	٥,٤	
رصيد المالية العامة الكلي						
٣,٠	٣,٧	١,٣	٠,٩-	٢,٣	٣,٢	
التضخم (المتوسط السنوي؛ %)						
منها: مجلس التعاون الخليجي						
٣,٨	٢,٧	٤,٨-	٠,٧	١,٩	٤,٤	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
٣,٤	٣,٥	٣,٩-	٢,٤	١,٧	٦,٢	
منه: النمو غير النفطي						
٣,٨	٤,٢	١,٣-	٥,٨	٨,٦	١٣,٦	
رصيد الحساب الجاري						
١,٤-	٣,٠-	٩,٢-	١,٦-	١,٦-	٦,٨	
رصيد المالية العامة الكلي						
١,٩	٢,٧	١,٢	١,٥-	٢,٢	٢,٦	
التضخم (المتوسط السنوي؛ %)						
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١						
٤,٥	٢,٣	٠,٨-	٣,٣	٣,٥	٤,١	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
٥,٢-	٥,٦-	٤,٩-	٦,٧-	٧,٥-	٤,٠-	
رصيد الحساب الجاري						
٦,١-	٧,٦-	٧,٤-	٧,٠-	٧,٤-	٦,٦-	
رصيد المالية العامة الكلي						
٩,٦	١٧,٢	١٥,٤	٩,٩	١٤,٤	٨,٣	
التضخم (المتوسط السنوي؛ %)						
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١						
٣,٨	٣,٧	٣,٠-	٠,٩	١,٧	٤,٥	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)						
٣,٤	٢,٨	٢,٢-	٢,٤	٢,٣	٥,٤	
منه: النمو غير النفطي						
٠,٣	٠,٦	٣,٠-	٠,٨	٣,٠	٦,٨	
رصيد الحساب الجاري						
٤,٧-	٥,٨-	٩,٩-	٤,٢-	٣,٠-	١,٣	
رصيد المالية العامة الكلي						
٨,٥	١٢,٢	١٠,٥	٦,٨	٨,٩	٧,١	
التضخم (المتوسط السنوي؛ %)						
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١						

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٤,٣	٢,١	٠,٧-	٢,٩	٤,١	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٠-	٤,٢-	٣,٥-	٥,٨-	٦,٦-	٢,٨-	رصيد الحساب الجاري
٥,٩-	٧,٣-	٧,٥-	٧,٥-	٦,٩-	٥,٩-	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٠	١٤,٠	١٣,٦	٨,٧	١٠,٤	٨,١	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)

العالم العربي^١						
٤,٠	٤,٣	٤,٢-	٢,٠	٢,٥	٤,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٦	٣,٢	٣,١-	٢,٨	٢,٧	٥,٧	منه: النمو غير النفطي
٠,٣	٠,٦	٣,٩-	١,٤	٣,٥	٨,١	رصيد الحساب الجاري
٣,٩-	٥,٥-	١٠,٦-	٣,٥-	٢,٧-	٢,٦	رصيد المالية العامة الكلي
...	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠٢٢ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظات: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، ٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر بعد ذلك، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا البلدان المتأثرة بالصراعات وإيران تشمل: الجزائر والبحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

مجلس التعاون الخليجي يشمل: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط تشمل: جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة.

بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط تشمل: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، وأفغانستان وباكستان.

العالم العربي يشمل: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن.

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٢

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط				
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٠	
منطقة القوقاز وآسيا الوسطى						
٤,١	٣,٧	١,٩-	٤,٨	٤,٤	٧,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٢,٣-	٢,١-	٣,٦-	٢,٣-	٠,٣	٠,١	رصيد الحساب الجاري
١,٨-	٣,٢-	٥,٦-	٠,٥	١,٩	١,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٢	٦,٩	٧,٤	٦,٦	٧,٩	٩,٠	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)
البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى						
٤,٠	٣,٧	١,٤-	٤,٧	٤,٢	٧,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٠	٣,٥	١,٤-	٥,٦	٤,٠	٧,٦	منه: النمو غير النفطي ^١
١,٨-	١,٤-	٣,١-	١,٧-	١,٤	١,٣	رصيد الحساب الجاري
١,٦-	٢,٩-	٥,٣-	٠,٨	٢,٥	٢,١	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٥	٧,١	٧,٨	٧,٠	٨,٨	٩,٥	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)
البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى						
٤,٧	٣,٨	٤,٦-	٦,٠	٥,١	٦,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٦,٤-	٧,٩-	٧,٦-	٦,٢-	٧,٥-	٨,٦-	رصيد الحساب الجاري
٣,٤-	٥,٩-	٧,٣-	١,٤-	١,٩-	٣,١-	رصيد المالية العامة الكلي
٤,٢	٥,٧	٥,٢	٣,٨	٢,٦	٦,٥	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ إجمالي بيانات أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. ولا تتوفر بيانات عن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة لأوزبكستان

البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تشمل: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان.

البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تشمل: أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان.